بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك فيصل
كلية إدارة الأعمال

ملخص
النقود والبنوك

للدكتور / أسامة الفرحان

إهداء من أخوكم : أبو يزن

فهرس

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمـــــــــــــه	03
المحاضرة الأولـــــى	04
أسئلة نهاية الفصـــــل	07
المحاضرة الثـــــانية	09
أسئلة نهاية الفصـــــل	13
المحاضرة الثـــــالثة	14
أسئلة نهاية الفصـــــل	17
المحاضرة الرابـــــعة	18
المحاضرة الخـــــامسة	19
أسئلة نهاية الفصـــــل	22
المحاضرة الســـــادسة	24
المحاضرة الســـــابعة	27
أسئلة نهاية الفصـــــل	29
المحاضرة الثامـــــنة	32
أسئلة نهاية الفصـــــل	37
المحاضرة التاســـــعة	39
المحاضرة العاشـــــرة	42
أسئلة نهاية الفصـــــل	45
المحاضرة الحادية عشر	47
المحاضرة الثانية عشر	50
أسئلة نهاية الفصـــــل	53
المحاضرة الثالثـــة عشر	55
أسئلة نهاية الفصـــــل	58
المحاضرة الرابعة عشر	60
أسئلة نهاية الفصـــــل	62
نموذج اختبارات عام 1434	63
نموذج اختبارات عام 1433	78
الواجب الأول للفصل الدراسي الأول	92
الواجب الثاني للفصل الدراسي الأول	93
الواجب الثالث للفصل الدراسي الأول	94

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين .

أما بعد

أخواني وأخواتي طلاب وطالبات جامعة الملك فيصل المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أهدي لكم هذا الملخص البسيط لمادة النقود والبنوك ، ، الذي اجتهدت فيه لكسر حاجز الخوف من هذا المقرر .

حاولت من خلاله بأن أجمع المحاضرات والمحتوى والنقاط المهمة من الكتاب التي لم يتطرق إليها الدكتور أسامة الفرحان .

كما أضفت من خلال هذا الملخص ، نماذج الاختبارات السابقة مع الحلول ، كما أضفت أيضا الواجبات السابقة ، زيادة على ذلك أسئلة الكتاب مع الحلول حتى يكون هذا الملخص مكتملا بجميع نواحيه ،

وبالتأكيد سوف يكتمل نجاح هذا الملخص بحصولكم على أعلى الدرجات بإذن الله .

مهم تم الحصول على حلول النماذج من بحثي في الكتاب والبحث من خلال ردود الطلاب والطالبات في المنتدى جزاهم الله خير ، وجعلها الله في موازين حسناتهم

كما أنني أتقبل ملاحظاتكم واستفساراتكم لتعديل الأخطاء الغير مقصودة على احد الوسائل التالية:

1 - صفحة الزوار في ملتقى طلاب وطالبات جامعة الملك فيصل .
http://www.ckfu.org/vb/u72837.html
2 - البريد الإلكتروني الخاص بالاستفسارات الأكاديمية .
b.a-ckfu@hotmail.com
3 - تويتر
Alqarni116@

لا تنسوني من الدعاء

الدعاء لي بتحقيق حلمي ، ولوالدي ووالدتي بالشفاء العاجل .

مع تمنياتي لكم بالتوفيق والنجاح ، ، ،

أبو يزن

الفصل الأول
المحاضرة الأولى
النقود والنظم النقدية

أولا : المراحل التاريخية للإنتاج

إن دراسة التطور التاريخي للإنتاج تبين أنه مر بثلاث مراحل أساسية هي :

1 – **مرحلة الإنتاج لأجل إشباع الحاجات** :يتوافق مع المجتمعات البدائية .

2 – **مرحلة الإنتاج لأجل المبادلة**: حيث ظهر التخصص ، ووجد فائض اقتصادي يتبادله الفرد مع غيره .

3 – **مرحلة الإنتاج الرأسمالي** :حيث ظهرت المصانع الصغيرة التي كانت تمثل الأشكال الأولى للشركات والمؤسسات المعروفة حاليا .

ثانيا : المبادلة

مفهوم المبادلة :(مهم)

- المبادلة عملية وسيطية بين التوزيع والاستهلاك ، إذ تسمح للمتعاملين الاقتصاديين يبادل المنافع ، والحصول على مداخيل
- وبالأحرى فإنها العملية الأساسية في النشاط الاقتصادي إذ تمكن المنتجين من بيع السلع والخدمات للحصول على مداخيل مختلفة لتغطية نفقات العملية الإنتاجية .
- كما تمكن المبادلة المستهلكين من دفع مبالغ نقدية لإشباع مختلف الرغبات ، وذلك عن طريق استعمال الخدمات واستهلاك السلع التي يرغبون في الحصول عليها .

أهمية المبادلة :تكتسي المبادلة أهمية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ، إذ يمكن إيجاز أهميتها فيما يلي :

1 – تمكين المنتجين من بيع جميع السلع والخدمات .

2 – تمكين المستهلكين من استعمال واستهلاك السلع والخدمات التي يريدون الحصول عليها .

3 – سير الدورة الاقتصادية أي تدفق التيارات السلعية والنقدية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

4 – معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع .

5 – معرفة درجة تلبية السلع لحاجات الأفراد .

6 – معرفة القنوات المختلفة للتوزيع ومدى قدرتها على إيجاد اقتصاد وطني متكامل .

7 – معرفة نوعية العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين ودرجة الارتباط بينهم .

المبادلة : بضاعة– بضاعة (المقايضة)

بفضل الاختراعات وتطور قوى الإنتاج أصبح المنتج ينتج أكثر مما يستهلك ، مما أوجد فائضا من السلع يتبادله مع غيره من الأشخاص للحصول على سلع أخرى وإشباع منافع جديدة وحاجات متعددة .

تقييم نظام المقايضة

أ -إيجابياته

1 - ساهم في تسويق السلع بين المنتجين .
2 - ساير مراحل الإنتاج .
3 - أدى إلى تلبية حاجيات جميع أفراد المجتمع.
4 - يعتبر مرحلة أساسية من مراحل تطور الإنتاج.

ب - سلبياته (مهم): إن الإنسان قديما كان يتبادل سلعة مقابل سلعة (المقايضة) لكن سرعان ما ظهرت الصعوبات التي تعترض تطبيقها منها :

1 - صعوبة توافق رغبات المتبادلين .
2 - صعوبة تحديد نسب التبادل لصعوبة تجزئة السلع والخدمات
3 - صعوبة التخزين .
4 - عدم وجود وحدة لقياس القيمة .
5 - تعدد الأسعار النسبية للسلع .
6 - تدني الكفاءة التبادلية .

من الكتاب :

مساوئ نظام المقايضة : (مهم)

1 - **عدم توافق الرغبات :** من الصعب عمليا أن نجد شخصا يمتلك سلعة معينة يرغب في مقايضتها بسلعة أخرى ، متوفرة لدى شخص آخر ، يكون راغبا بمقايضتها بتلك السلعة ، وذلك بسبب عدم وجود التوافق المزدوج للرغبات بين الناس .

2 - **عدم وجود وحدة لقياس القيمة:** هناك العديد من السلع والخدمات يتم تداولها في الأسواق وتختلف وحدات السلعة الواحدة من حيث النوعية والجودة ، ولكن ليس هناك وحدة لقياس قيم السلع والخدمات تعكس الاختلاف في النوعية والجودة .

3 - **تعدد الأسعار النسبية للسلع :** يحتاج الفرد في نظام المقايضة إلى معرفة القيمة التبادلية لكل سلعة بالنسبة لجميع السلع المتاحة للتبادل ، وقد تبين أن بالإمكان حساب عدد القيم التبادلية باستخدام الصيغة ($NP= [n (1-n)]/2$ حيث أن (NP) تمثل عدد الأسعار ، و(n) عدد السلع المتداولة في نظام المقايضة .

4 - **تدني كفاءة التبادل :** تعد المقايضة طريقة غير كفؤة للتبادل ، لما تنطوي عليه من تكاليف باهظة تتمثل في الجهد والوقت المبذول ، بالإضافة إلى تكاليف مخاطر حيازة السلع والمحافظة عليها على مدار العام ، وتكاليف تخزين ونقل السلع .

لذلك تحتم على المجتمعات قديما أن تتدرج في اختراع سلع وسيطة يتقبلها الجميع ، نظرا لضرورتها واستجابتها للرغبات البشرية ، والمتمثلة في النقود والتي أخذت عدة أشكال مثل : بعض الحيوانات ، الشاي ، الملح ، وفي إطار بحثه المستمر عن أفضل سلعة وسيطة يستعملها في عملية التبادل هدى الله الإنسان قديما إلى استعمال المعادن النفيسة كالذهب والفضة ، حيث تطور الأمر إلى أن وصلت إلى ما هي عليه النقود الآن .

ثالثا : تعريف النقود :

- النقود هي أي شيء يمكن استخدامه كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة لقياس القيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة ، شريطة أن يلقى قبولا عاما في التبادل بين أفراد المجتمع .
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن النقود ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي أداة لتأدية وظائف معينة ، وأن لها خصائص معينة فما هي إذن هذه الوظائف وهذه الخصائص ؟

رابعا : وظائف النقود :(مهم)

تتمثل وظائف النقود في العناصر التالية :

1 - وسيط للتبادل .
2 - مخزن للقيمة .
3 - وحدة لقياس القيمة .
4 - معيار للمدفوعات الآجلة .

خامسا : خصائص النقود :

تتمثل خصائص النقود في العناصر التالية :

1 - سهلة الحمل .
2 - غير سريعة التلف .
3 - قابلة للتجزئة .
4 - ذات مواصفات موحدة .
5 - سهلة التمييز .

سادسا : أنواع النقود(مهم)

تتمثل أنواع النقود في العناصر التالية :

1 - **النقود السلعية :** هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود ، مثل : القمح ، العاج ، والذهب والفضة ،والجلود
2 - **النقود الرمزية أو الورقية:** والتي ليس لديها قيمة ذاتية وإنما قيمتها تستمد من قانون إصدارها .
3 - **النقود الائتمانية أو البنكية :** هي نقود مشتقة من الودائع الأساسية حيث يقوم البنك بخلق ودائع جديدة تفوق كثيرا قيمة الودائع الأولية وتعادل حجم القروض التي قدمها البنك من خلال ما يسمى خلق الائتمان .
4 - **النقود الإلكترونية :** وهي قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر وهي مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة .

من خلال ما تقدم نستخلص ما يلي :

1 - أن تطور النقود مر بعدة مراحل من مراحل النقود المجسمة والملموسة ماديا إلى مرحلة النقود المجردة .
2 - أن هناك ارتقاء في مستوى الثقة التي يضعها الإنسان في الوسائل النقدية .
3 - أنه كلما أرتفع مستوى التطور الاقتصادي كلما تغيرت بنية الكتلة النقدية ، ففي الاقتصادات المتطورة نجد النقود الائتمانية والإلكترونية تمثل أكبر نسبة في الكتلة النقدية أما في الاقتصادات الضعيفة نجد أن النقود الورقية والمعدنية ما زالت تمثل الجزء الأكبر من الكتلة النقدية .

أسئلة الكتاب :

1 – يقصد بنظام المقايضة :

أ – التبادل النقدي للسلع في المجتمعات المتقدمة .

ب – التبادل العيني للسلع بين المجتمعات البدائية .

ج – التبادل المباشر للسلع والخدمات .

د – (ب) و(ج) .

2 – من مساوئ المقايضة هي :

أ – أنها طريقة غير كفؤة للتبادل .

ب – تعدد أسعار السلعة الواحدة .

ج – عدم توافق الرغبات .

د – كل ما تقدم .

3 – من خصائص النقود الجيدة أن تكون :

أ – قابلة للتجزئة .

ب – سهلة الاستخدام .

ج – غير سريعة التلف .

د – كل ما تقدم .

4 – تتحدد قيمة النقود المعدنية :

أ – بالقيمة السوقية للمادة المصنوعة منها العملة .

ب – بقانون إصدارها من قبل البنك المركزي .

ج – بمدى تقبلها من قبل الجمهور .

د – (أ) و (ب)

5 – من أهم أنواع النقود التي استخدمت في صدر الإسلام هي :

أ – السلع الغذائية (الحبوب والغنم والإبل ..)

ب – النقود المعدنية الذهبية والفضية .

ج – النقود الورقية .

د – (أ) و (ب) .

6 – أي مما يلي لا تعتبر من وظائف النقود :

أ – وسيلة للمبادلة .

ب – وسيلة للمقايضة .

ج – وحدة قياس .

د – مخزن أو مستودع للقيمة .

7 – أدى استخدام النقود إلى :

أ – تشجيع التخصيص في الإنتاج .

ب – تسهيل عمليات التجارة .

ج – تحقيق العدالة في عملية التبادل .

د – كل ما تقدم .

8 – تمثل النقود جميع ما يلي ما عدا :

أ – قوة شرائية لا تتغير .

ب – قوة شرائية يمكن أن تنخفض .

ج – قوة شرائية متزايدة باستمرار .

د – (أ) و (ج) .

9 – تعزي أهمية دراسة النقود إلى :

أ – أن معظم المشكلات الاقتصادية أسبابها نقدية .

ب – أن التغيرات في عرض النقود تؤدي إلى تغيرات في الأسعار .

ج – أنها تمثل قوة شرائية بالنسبة للمستهلكين

د – كل ما تقدم .

10 التعبير عن الأسعار بالنقود تعكس دور النقود.

أ – كسبب للتضخم .

ب – كوسيلة للمبادلة .

ج – كوحدة قياس .

د – كمخزون للقيمة .

تمت

الفصل الأول
المحاضرة الثانية
النقود والنظم النقدية

أولا : النظام الاقتصادي

مفهوم النظام الاقتصادي: هو تنظيم يستهدف إشباع رغبات الإنسان باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة ، ويتكون من مجموعة من المنظمات التي يختارها أفراد المجتمع كأسلوب يستخدم به موارده لإشباع رغباته .

وللنظام الاقتصادي عدة وظائف هي :

1 - تقرير الأهداف الإنتاجية .

2 - تخصيص الموارد الإنتاجية وتحديد الأسلوب الإنتاجي .

3 - توزيع الناتج الكلي .

ثانيا : النظم النقدية

يشمل النظام النقدي على

- جميع النقود المتداولة في بلد معين ،
- المؤسسات والقوانين والإجراءات المنظمة لعملية إصدار النقود من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي
- البنوك التجارية التي تحتفظ بودائع الأفراد والمؤسسات وتقوم بدورها في تقديم القروض ضمن ضوابط معينة ،.
  - ويتركز اهتمام السلطة النقدية على إدارة عرض النقود بما يضمن خفض معدل البطالة والإسراع بالنمو الاقتصادي دون الإخلال باستقرار مستوى الأسعار .

أنواع النظم النقدية

هناك نظامين من النظم النقدية هما :

النظام السلعي - النظام القانوني أو الورقي .

1 - النظام السلعي

- هو النظام الذي يتم بموجبه تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتبادل
- حيث كان الذهب والفضة أوسع هذه السلع انتشارا ، حيث كانت القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية لقيمة الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية .
- كان مقياس القيمة السلعية للنظام النقدي في الماضي يتحدد بكمية معينة من الذهب والفضة ، أو خليط من الاثنين معا .

قواعد النظام السلعي (مهم)

أ - قاعدة الذهب

كانت قاعدة الذهب هي النظام السائد في جميع أقطار العالم لفترة طويلة إلى غاية بداية عقد الثلاثينات (1931- بريطانيا و 1933 – الولايات المتحدة) من القرن الماضي بسبب أزمة الكساد الأعظم .

- **مزايا قاعدة الذهب هي :**

1 - الأمان .

2 - استقرار أسعار الصرف (20.6 دولار مقابل 4.25 جنيه => 1 جنيه = 4.85 دولار)

3 - إدارة النظام النقدي بصورة آلية .

4 - استقرار مستوى الأسعار (ليس هناك إجماع)

- **الأشكال الأخرى لقاعدة الذهب**

هناك ثلاث أشكال رئيسية لقاعدة الذهب هي :

1 - **قاعدة المسكوكات الذهبية(1800 – 1914)** ،

- تعتبر من أقدم النظم الذهبية المعروفة . وتعمل في إطار الضوابط التالية :

- وبموجبها يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية للعملة الوطنية بقانون على أساس وزن معين من الذهب .
- عدم وجود قيود على حرية خروج أو دخول العملة إلى القطر المعني .
- انها هي القاعدة القانونية لسداد الديون .
- حرية التحويل بين العملة الوطنية وبين المسكوكات الذهبية .

2 - **قاعدة السبائك الذهبية (1914 – 1933)** ،

- تتحدد بموجبها قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من الذهب حيث يحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين بدلا من مسكوكات ذهبية .
- لا تستخدم في المبادلات الداخلية ، ويقتصر استخدامها على تسوية مدفوعات المبادلات الدولية .

3 - **نظام الصرف بالذهب**

- تلتزم السلطة النقدية للدولة بتحديد وزن معين من الذهب يمثل محتوى عملتها الوطنية على أن يتم ربط العملة الوطنية بعملة أخرى أجنبية قابلة للتحويل إلى الذهب .
- أي بعبارة اخرى تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى ذهب كالدولار والباون الإسترليني .
- استطاعت السلطات النقدية من خلاله أن تجعل الاحتياطيات الذهبية كغطاء لعملتها ، وذلك بالاحتفاظ بعملات أجنبية دولية قابلة للتحويل إلى ذهب .
- لاقت هذه الصيغة قبولا من جانب الأقطار الفقيرة نسبيا باحتياطاتها وذلك بقيام بنوكها المركزية بتوفير غطاء لعملاتها الوطنية بعملات وأرصدة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب بدلا من السبائك الذهبية فقط .

(من شرح الدكتور في المحاضرة)

مزايا نظام الصرف بالذهب

1 – ليس هناك الحاجة بالاحتفاظ بالكثير من الاحتياطيات الذهبية .

2 – ليس هناك من مخاطرة وتكاليف لتخزين والمحافظة على الذهب .

3 – احتفاظ الدولة بالاحتياطيات من عملات الدول الأخرى التي تتغطى عملاتها بالذهب كان يوفر لهذه الدول عوائد حيث تحتفظ هذه النقود في البنوك المركزية والبنوك الدولية وتتقاضى عليها عوائد .

مساوئ نظام الصرف بالذهب

1 – أنك تعلق مصيرك بعملة أخرى .

2 – الأزمات الاقتصادية التي قد تمر على الاقتصاد البريطاني وغيره ينعكس إلى اقتصادك تلقائيا من خلال النظام النقدي

3 – ماذا إذا أسقطت تلك الدولة غطائها الذهبي سوف يتم إسقاط تلقائيا الغطاء عن العملة الأخرى التي تغطيها الجنيهات الاسترلينية

ب – قاعدة المعدنين (مهم)

- طبق نظام المعدنين قبل نظام الذهب ،
- فيها تتحد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت مع معدنين هما : الذهب والفضة ، وبالتالي فإن الوحدة النقدية تكون قابلة للتحويل إلى أي من المعدنين .

وقد اتبع هذا النظام لسببين :

1 – الاعتقاد بأن النقود يجب أن تكون نقودا سلعية أو نقودا قابلة للتحويل إلى النقود السلعية .

2 – احتمال عدم توفر الكميات الكافية من الذهب أو الفضة للقيام بعمل النقود .

(من شرح الدكتور في المحاضرة)

قد لا تكفي الاحتياطيات الذهبية وحدها لحاجة الاقتصاد من التداول ، وقد لا تكفي الفضة وحدها وبالتالي جاء موضوع نظام قاعدة المعدنين واستخدام الذهب والفضة معا ، لكن هذا سرعان ما بانت مساوئه ونقطة ضعفه وهو ماتحدثه عنه مستشار الخزينة في عهد الملكة الزابيث الأولى جيرشام وهو له قانون اسمه Gresham Law يقول : أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول ويعني إذا تم التداول بالذهب والفضة وفي وقت ما صار هناك اختلاف في القيمة النقدية والقيمة الحقيقية للذهب ، مثلا أن القوة الشرائية القانونية للذهب مساوية في نقطة الانطلاق لقيمة الذهب الحقيقية ، وانخفضت القوة الشرائية وتبقى قيمة الذهب الحقيقية أعلى من قوتها القانونية سوف يسحب الشعب وجمهور المتداولين الذهب من التداول ويكتنزونه لأن قيمته الشرائية صارت أقل من قيمته كذهب ، وتتغير نظرتهم للذهب من أنه ذهب إلى سلعة .

2 – النظام النقدي والقانوني أو الورقي (مهم)

- في النظام النقدي والقانوني لا تكون للنقود قيمة سلعية أو مرتبطة بالذهب أو بأي سلعة أخرى
- تستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها .
- لذلك فإنها تعرف بالنقود الإلزامية وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي سلعة أخرى .
- تتم إدارة النظام النقدي من قبل البنك المركزي الذي يحدد كمية الإصدار من العملة الورقية دون التقيد في ذلك بما يتوفر لديه من احتياطي ذهبي ، وإنما يحسب الاعتبارات والأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها ، وفي مقدمتها النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار .

قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معا .

لقد أثبتت التجربة العملية بعد فترة الكساد الاقتصادي العالمي أن النظام النقدي الورقي أفضل كثيرا من قاعدة الذهب ، لأنه :

- يوفر للسلطة النقدية مرونة أكبر في إدارة عرض النقد داخل الدولة
- لا تكون بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة على أساس كمية الاحتياط الذهبي .
- إلا أن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف التي سادت خلال النصف الثاني من عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معا

أسئلة الكتاب

1 – النظم النقدية هي :

أ – النظام السلعي .

ب – النظام القانوني أو الورقي .

ج – نظام المقايضة .

د – (أ) و (ب)

2 – من مزايا التعامل بنظام قاعدة الذهب هي :

أ – الأمان .

ب – استقرار أسعار الصرف .

ج – استقرار مستوى الأسعار .

د – كل ما تقدم .

3 – يقصد بقانون كريشام :

أ – النقود الجيدة تطرد النقود الرديئة من التداول .

ب – النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول .

ج – استخدام الذهب فقط في سك النقود المعدنية .

د – (ب) و (ج)

4 – تستمد النقود قوتها في النظام النقدي القانوني من :

أ – القانون .

ب – الجمهور .

ج – قيمة الذهب المصنوعة منه العملة .

د – قيمة الغطاء الذهبي للنقود .

5 – من أهم مشاكل المقايضة ما يلي :

أ – عدم توافق الرغبات .

ب – تعدد القيم التبادلية للسلعة الواحدة .

ج – ارتفاع تكاليف المخاطر والنقل والتخزين .

د – جميع ما تقدم .

تمت

الفصل الثاني
المحاضرة الثالثة
نظريات الطلب على النقود

النظريات المختلفة للطلب على النقود

نقدم في هذا الفصل النظريات المختلفة للطلب على النقود ، ودوافع الطلب على النقود ، والعوامل المؤثرة في الطلب على النقود ، خاصة سعر الفائدة باعتباره العامل الفاعل في آلية انتقال تأثير التغير في عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

1 - النظرية التقليدية لكمية النقود

- تعتبر أول صياغة حديثة لنظرية كمية النقود .
- جاءت بهدف تفسير حالة الكساد التي انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى
- كانت أهم التعديلات التي أجراها (فيشر)
  - ✓ أن هناك فرق بين النقود القانونية وبين الودائع المصرفية
  - ✓ أبرز فكرة سرعة دوران النقود ، أي معدل انتقال النقود بين الأفراد وتداولها

لتأخذ المعادلة الشكل الآتي :

كمية النقود × سرعة دورانها = حجم المعاملات × متوسط أسعار السلع

وبالرموز اللاتينية تأخذ الشكل الآتي :

$$M.V=P.Y$$

حيث

M : كمية النقود المستخدمة

P : المستوى العام للأسعار

V : سرعة دوران وحدة النقد

Y : حجم الدخل الحقيقي أو ما يعرف حجم السلع والخدمات

وبقسمة المعادلة على Y فإن :

$$M.V/Y = P.Y/Y$$

أي أن : $P = M.V/Y$

نظرية كمية النقود المطلوبة

- نظرية كمية النقود توضح كمية النقود التي يرغب الناس في الاحتفاظ بها لتسوية مدفوعات مبادلاتهم التي تتحدد بمستوى الدخل النقدي
- لذلك فهي تصلح كنظرية لكمية النقود المطلوبة ، ولهذا الغرض يمكن إعادة ترتيب حدود المعادلة السابقة في الصيغة التالية :

$$M = 1/V \times PY$$

2 - نظرية كينز لتفضيل السيولة

نصت نظرية تفضيل السيولة لكينز على أن طلب الأفراد على النقود تحدده ثلاثة دوافع هي :

1 - دافع المبادلات .
2 - دافع التحوط للطوارئ .
3 - دافع المضاربة .

أ - الطلب على النقود بدافع المبادلات

من الكتاب :

- يحصل الفرد على دخله عادة في في اليوم الأول من كل شهر ، بينما يمتد إنفاقه على مبادلاته من السلع والخدمات على طول أيام الشهر
- فهناك عدم توافق زمني بين أوقات الحصول على الدخل وأوقات إنفاقه ،
- فالفرد إذا يحتاج للاحتفاظ ببعض دخله في هيئة نقود لمقابلة مبادلاته اليومية المتوقعة خلال الفترة الممتدة من بداية الشهر إلى بداية الشهر الذي يليه .
- الطلب على النقود لهذا الغرض هو ما سماه كينز الطلب بدافع المبادلات ، وهو يمثل نسبة من الدخل (أي يعتمد على مستوى الدخل والعلاقة بينهما موجبة)

من المحاضرة :

- نعني بهذا النوع من الطلب رغبة الأفراد والمؤسسات في الاحتفاظ بكميات معينة من النقود لسد النفقات الضرورية التي تتطلب القيام به إثناء الوقت الفاصل بين تسلم المداخل وإنفاقها
- لأن الإيرادات ترتبط عادة بوقت معين (آخر الشهر للإيجار ، تحصيل مبالغ المبيعات بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية) ، في حين أن النفقات لا تتوقف وتتوالى باستمرار أثناء الفترة الفاصلة بين دخلين ،
- وبالتالي يمكن تقسيم باعث المعاملات إلى قسمين :

النوع الأول : ويتعلق بتصرف المستهلك وهو دافع الدخل .
النوع الثاني: ويتعلق بتصرف المؤسسة وهو دافع المشروع .

كما أن باعث المعاملات يتأثر بأربع متغيرات :

1 - مستوى إيرادات العناصر الاقتصادية ومدى تغيراته .
2 - مدى طول الفترة الفاصلة بين وقت الحصول على الموارد ووقفت إنفاقها .
3 - مستوى الأسعار وترقبها .
4 - معدل ارتفاع الإنتاج الوطني ومختلف المداخيل .

ب - الطلب على النقود بدوافع التحوط أو الاحتياط

- يؤدي باعث الاحتياط عند الأفراد إلى المحافظة على كميات معينة من النقود قصد القيام بالنفقات غير المنتظرة وغير العادية مثل نفقات العلاج
- تتعلق أهمية الاحتياط بعوامل ذاتية مثل إمكانية الترقب ومدى طبيعة الإنسان في الاحتياط والحرص .

وقد تتخذ هذه الاحتياطات شكل سندات أو أسهم قابلة للتحويل بسهولة إلى نقود سائلة ، الشيء الذي يجعلها منتجة تدر على صاحبها فوائد (وهذا حسب معدل الفائدة السائد).

ج - الطلب على النقود بدوافع المضاربة

- يتعلق باعث المضاربة بالمحفوظات النقدية التي يتركها بعض الأفراد في حوزتهم ليتمكنوا من استعمالها في ظروف أحسن في أسواق العقارات والمواد الأولية والبورصات ، إذ ينتظرون الفرص المناسبة لاستخدام أموالهم
- إن الاحتفاظ بالنقود لأجل المضاربة يتناسب عكسيا مع معدل الفائدة ، وبمردود القيم المالية ، فإذا كان معدل الفائدة النقدية تتقلص لأن المتعاملين يسعون إلى الاستثمار في السوق النقدية وإعطاء القروض ، وإذا كانت القروض منخفضة فإن المحفوظات النقدية لأجل المضاربة ترتفع .

3 - نظرية بومول – توبين

- وفقا لهذه النظرية يحدد الفرد مقدار طلبه على الأرصدة النقدية بمقارنة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للدينار الإضافي من طلبه على النقود .
- وتقاس المنفعة الحدية بالدينار للاحتفاظ بدينار إضافي من النقود بدلا عن الاحتفاظ به في سندات ، بتكاليف مبادلة السندات التي يتم تفادي تحملها بالاحتفاظ بالنقود
- أما التكلفة الحدية للاحتفاظ بدينار إضافي ، فتقاس بالفائدة التي يتم التضحية بها بعدم الاحتفاظ بسندات بقيمة دينار .

4- النظرية الحديثة لكمية النقود لفريدمان

- يرى فريدمان أن طلب النقود ليس ثابتا بل هو متغير .
- ولتفسير عوامل التغيير ، ينطلق من وضعية شخص يملك ثروة تتوزع إلى نقود ، وقيم منقولة وسلع وعقارات ورأس مال بشري (المستوى التقني والثقافي للفرد).
- هذا الشخص الذي يعمل لمصلحته الخاصة يسعى لاستخدام مكونات ثروته في سبيل الحصول على أكبر قدر من المداخيل ، ومن أجل ذلك يعمل هذا الشخص على طلب النقود ، وطلب القيم المنقولة ، وطلب السلع والخيرات المادية .

فما هي العوامل التي تؤثر في طلب النقود ؟

يرى فريدمان هذه العوامل من خلال مختلف مكونات الثروة باعتبار مستوى سيولتها وهي خمسة :

1- **طلب النقود** أكثر الموجودات سيولة وهو طلب للإستجابة لحاجيات الإنفاق ، ويكون مرتفعا كلما ارتفعت الأسعار .

2- **طلب القيم المنقولة** أي السندات التي يرتفع الطلب عليها إذا ارتفع مردودها أي معدل الفائدة السندات والأسهم التي يرتبط طلبها بمستوى عائداتها ومستوى الأسعار .

3- **طلب الموجودات المادية** التي تدر على صاحبها دخلا ماديا يتعلق بمعطيات تقنية (المسكن ، الملبس) لا يمكن تقييمه إلا إذا حول إلى كميات نقدية .

4- **طلب الاستثمارات المباشرة** التي ينفقها الإنسان على نفسه (نفقات التعليم والتكوين) .

5- **العامل الشخصي** وهو معامل يقيم وضعية الشخص ، ومستواه المادي والفكري وتقاليده في توزيع مكونات ثروته .

- ويقوم فريدمان بجمع العناصر المؤثرة في طلب النقود ليصل إلى الطلب الكلي للنقود .
- يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود تكون أكثر استقرارا خلال الدورات الاقتصادية عما صورتها نظرية كينز
- السبب في استقرار دالة فريدمان للطلب على النقود هو اعتماد الطلب على النقود في دالته على الدخل الدائم بدلا عن الدخل الجاري في دالة كينز .
- فالتقلبات الدورية للدخل الجاري تنشأ تقلبات الدخل المؤقت ، ولا تؤثر على الدخل الدائم إلا بقدر محدود ، وبالتالي فلا يتوقع أن تؤثر في الطلب على النقود بدرجة ملموسة .

5- مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة .

- تقيس مرونة الطلب على النقود مدى استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة عند ثبات باقي العوامل الأخرى .
- حيث إذا كان الاقتصاد أصلا في حالة توازن عند مستوى أقل من التوظف الكامل ، ستؤدي الزيادة في الدخل والإنفاق إلى زيادة الطلب على النقود حتى يتعادل مع عرض النقود فيصل سوق النقود إلى التوازن .

أسئلة الكتاب

1 – استنادا إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود :

أ – تؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع الأسعار .

ب – تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تخفيض الأسعار .

ج – تؤدي زيادة الضرائب إلى خفض معدل البطالة .

د – كل ما تقدم .

2 – يعتمد الطلب على النقود لأغراض المبادلات على :

أ – معدل الفائدة .

ب – مستوى الدخل .

ج – معدل الادخار

د – كل ما تقدم .

3 – استنادا إلى النظرية الكينزية ، فإن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يعتمد على :

أ – مستوى الدخل .

ب – معدل الفائدة .

ج – معدل الضرائب .

د – كل ما تقدم .

4 – تكتب معادلة التبادل في الصيغة :

أ – $M/P = VY$

ب – $M/P = P1$

ج – $MV = PY$

د – $MY = VP$

5 – من هم الانتقادات التي توجه إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود أنها :

أ – أهملت دور معدل الفائدة .

ب – افترضت وجود علاقة عكسية بين كمية النقود والأسعار .

ج – افترضت ثبات الأجور .

د – (ب) و (ج)

تمت

الفصل الثالث
المحاضرة الرابعة
نظريات التضخم

1 - مقدمة:

- يعبر التضخم عن حالة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار .
- يقاس بصورة عامة إما بالرقم القياسي لأسعار المستهلك أو بخفض الناتج المحلي الإجمالي .
- ويقيس التضخم سرعة ارتفاع الأسعار أي معدل الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار .
- ويعد التضخم واحد من أهم المشكلات الاقتصادية في أي بلد ، بسبب الآثار الضارة التي تنجم عن التضخم والتي تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية .

2 - أنواع التضخم

أ - التضخم البسيط

- في حالة التضخم البسيط يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة تتراوح بين 2 و 3 في المائة سنويا ،
- هو من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة .
- يعتبر محفزا للاستثمار ، حيث يحافظ على استقرار التكاليف في حدود مقبولة ومتوقعة .
- يخفض من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات الاستثمارية .

ب - التضخم الزاحف

التضخم الزاحف هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة شهريا ، بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة قد تصل إلى 10 في المائة سنويا .

ج - التضخم الحقيقي

- في حالة التضخم الحقيقي ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة تتراوح بين 10 و 15 بالمائة
- ويعزى هذا النوع من التضخم إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة مما يشكل تحديا كبيرا لمخططي السياسيتين النقدية والمالية حيث يعملون على زيادة معدل الفائدة وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الانفاق للحد من ارتفاع الأسعار .

د - التضخم المكبوت

- يقصد بالتضخم المكبوت حالة من التضخم غير المنظور .
- تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات ، حيث تعمل الحكومات على تعطيل قوى السوق ، وإعلان أسعار حكومية مثبتة ، مما ينتج عنها هذا النوع من التضخم .

ه - التضخم المفرط أو الجامح

- يعتبر التضخم المفرط من أسوء أنواع التضخم.
- حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة ، فيزيد معدل التضخم إلى ما فوق 100 بالمائة سنويا .
- يحدث هذا النوع من التضخم في حالات الحروب والأزمات الكبرى .

الفصل الثالث
المحاضرة الخامسة
نظريات التضخم

أضرار التضخم

التضخم ظاهرة نقدية تنجم عنه آثار اقتصادية واجتماعية :

1 - الآثار الاجتماعية :

- يتمثل الأثر الاجتماعي الضار للتضخم من خلال عملية الإعادة في توزيع الدخول والقوى الشرائية مما قد يؤدي إلى إختلالات في العلاقات الاجتماعية وتعميق الصراع الطبقي وتبلور شعور من عدم العدالة لدى فئة العمال ، وذلك يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العامل وضعف في استغلال الموارد .

2 - الآثار الاقتصادية :

هذه الآثار متعددة ، تتنوع آثارها الاقتصادية وفقا لحدة التضخم ونوعه

أ - الأسعار النسبية

- قد يحدث التضخم اختلالات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات ، وبالتالي يتسبب في تغيرات في هيكل الكميات التوازنية للقطاعات الاقتصادية ومستويات التوظيف لديها .
- يصاحب ذلك تغيرات في تركيبة لطلب على العمالة ، مما قد ينتج عنه ارتفاع البطالة في القطاع الذي انخفضت قيمة إنتاجه النسبية .

ب - اختلال في وظائف النقود

- التضخم يتسبب في فشل النقود في تأدية دورها كمقياس للقيمة ووسيط في المبادلة ووسيلة للمدفوعات الآجلة .
- فأول قيمة تفقدها هي وظيفة مخزن القيمة .
- وإذا استمر التضخم وسوف تتدهور الثقة بالعملة المحلية كوسيلة للمدفوعات الآجلة و وسيلة لتسوية المدفوعات الدولية ==> يرتفع الطلب النسبي على العملات الأخرى فينخفض سعر صرف العملة المحلية ==> ترتفع فاتورة المستوردات ويتفاقم عجز الميزان التجاري .
- الاستمرار في التضخم وتفاقمه أكثر يؤدي إلى فقدان الثقة وأزمة نقدية ومالية .

أضرار التضخم

أكثر تحديدا :

1. التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وانحدار في رفاه المجتمع .
2. يوزع الثروة من أصحاب الدخول غير المرنة إلى أصحاب الدخول المرنة .
3. يؤدي إلى ارتفاع في المخاطر على الاستثمارات ، وبالتالي انخفاض في الطلب الكلي وتباطؤ في النمو الاقتصادي .

مواجهة التضخم بالسياسيات الاقتصادية

أولا : السياسة النقدية :

- تصمم وتطبق السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية (السلطات النقدية) .
- وهي تدور بشكل أساسي حول التحكم بعرض النقود وأسعار الفائدة.
- وهناك الأدوات الكمية والنوعية للسياسة النقدية .

1. **الأدوات الكمية :** وتتمثل في :

أ - **سياسة السوق المفتوحة:**
يقصد بها بما تدخل البنك المركزي بائعا أو مشتر للأوراق المالية (الحكومة) بهدف التأثير على حجم الائتمان وبالتالي التأثير على مستوى الأسعار ومن ثم في معدلات التضخم .

ب - **سعر إعادة الخصم :**
هو سعر الفائدة الذي على أساسه يقوم البنك المركزي بخص الأوراق المالية لصالح البنوك التجارية ، وهناك سعر الفائدة على القروض لليلة واحدة ، وهو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل منح القروض قصيرة الأجل للبنوك التجارية .

ج - **نسبة الاحتياطي القانوني :**
يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع عملائها لديه ، حفاظا على سلامة الجهاز المصرفي ودعما لثقة الجمهور فيه .
زيادته تحد من قدرة البنوك على الإقراض ، ومن قدرتها على خلق النقود .

2. **الأدوات النوعية :** يتم اللجوء إليها مع أو عوضا عن الأدوات الكمية ، خاصة في الأوقات التي لا يحبذ البنك المركزي فيها التأثير على أسعار الفائدة وتكلفة الاقتراض ، وأهمها :

أ - **الترشيد الائتماني :**
عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تقوم البنوك المركزية بتحديد حجوم التسهيلات الائتمانية التي يسمح للبنوك منحها ، وتعيين شروط منحها من حيث مدد الاستحقاق وتوزيعها القطاعي .
أما في الفترات التي يتفاقم فيها التضخم تقدم لدولة على وضع سياسة تأطيرية قصرية بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض طوال مدة معينة .
وعادة ما تكون سياسة ترشيد الائتمان جزء من اجراءات اقتصادية أوسع تتسم بتقليص الإنفاق العام وتشجيع الادخارات .

ب - **سياسة التدخل المباشر :**
فهي تتلخص في فرض البنك المركزي لأسعار الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية وتجميد البنك المركزي لجزء من ودائع البنوك التجارية وأرصدتها النقدية علاوة على نسبة الاحتياطي القانوني رغبة من البنك المركزي في تغيير نسبة الائتمان والقروض الممنوحة .

ج - **الإقناع الأدبي :**
وهو أسلوب متبع لدى الكثير من البلدان حيث يقوم البنك المركزي بالتوجه بصورة غير رسمية إلى البنوك التجارية والطلب منها بالتوسع الائتماني في فترات الركود ، والتقليل من منح التسهيلات خلال فترات الرواج المصحوب بالتضخم .

وجهة نظر النقديين والكينزيين في التضخم :

- **النقديين :**

- انطلاقا من التوازن في المدى البعيد E : الزيادة في عرض النقود ==> زيادة الطلب الكلي ==> الأسعار والإنتاج يرتفعان F
- العمال يدركون الانخفاض في القوة الشرائية للدخول ==> ترتفع الأجور ينخفض العرض الكلي قصير الأجل ==> فينخفض الإنتاج وترتفع الأسعار G
- زيادة عرض النقد مرة أخرى يكرر السيناريو السابق فنصل إلى النقاط H و J تباعا.
- في حال سيادة التوقعات الرشيدة ننتقل إلى G و J فورا دون المرور بـ F و H .

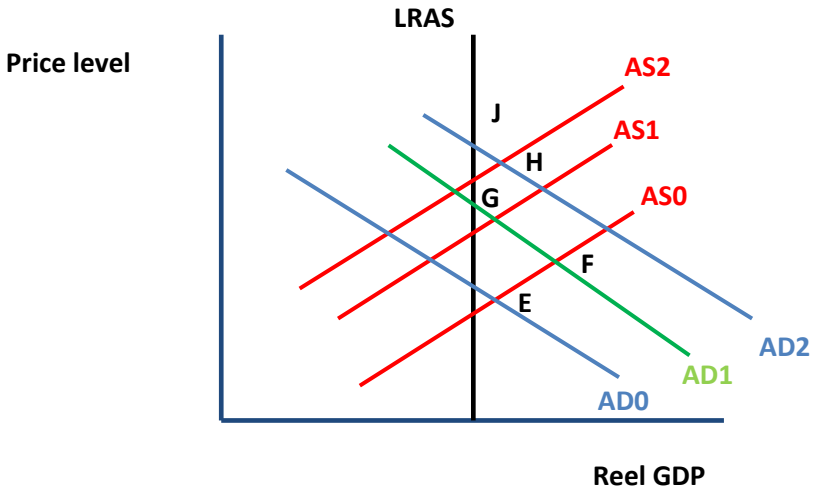

- **الكينزيين :**

يتفق الكينزيين مع النقديين أن التوسع في عرض النقود يتسبب بالتضخم ، ولكن أولا :

- ليس عرض النقد السبب الوحيد في التضخم ، وأنما هناك الزيادة في الإنفاق الخاص والعام المستقبل ، والتخفيض في الضرائب ، والزيادة في الاستثمار المخطط والصادرات .
- يحدث التضخم بسبب المتغيرات المالية بشكل أبطأ .
- التوسع المالي مقيد ومحدود إذا ما قارناه بالتوسع النقدي .

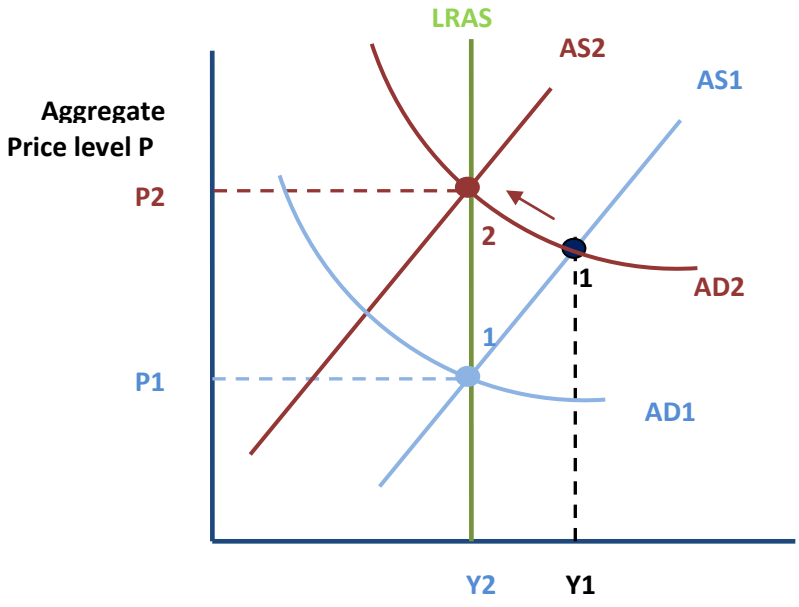

أسئلة الكتاب :

1 - تنخفض القوة الشرائية للنقود .

أ - في مرحلة الانتعاش الاقتصادي .

ب - في مرحلة الركود الاقتصادي .

ج - عندما يرتفع الرقم القياسي للأسعار بنسبة أكبر من ارتفاع الدخل النقدي .

د - (أ) و (ب)

2 - يقصد بالتضخم المكبوت :

أ - تبني الحكومة لسياسة دعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية .

ب - تبني الحكومة لنظام توزيع السلع الاستهلاكية الأساسية بالمجان .

ج - ترك أسعار السلع الاستهلاكية لآلية السوق الحرة .

د - (أ) و (ب)

3 - يتسم التضخم الركودي :

أ - بزيادة معدل التضخم وانخفاض معدل البطالة .

ب - انخفاض معدل التضخم وانخفاض معدل البطالة .

ج - ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة .

د - انخفاض معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة .

4 - يمكن أن تسهم السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي بواسطة :

أ - زيادة الإنفاق الاستهلاكي .

ب - تخفيض معدل الادخار .

ج - تخفيض معدل التضخم .

د - زيادة معدل الفائدة .

5 - يحدث التضخم المفرط عندما :

أ - تقوم الحكومة بزيادة الضرائب .

ب - تقوم الحكومة بتمويل العجز الكبير في الموازنة بواسطة الاقتراض من البنك المركزي .

ج - يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل الفائدة .

د - يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي .

6 - يعزي التضخم الناتج عن زيادة الطلب إلى :

أ - زيادة عرض النقد .

ب - انتقال منحنى الطلب الكلي نحو الجهة اليمنى باستمرار .

ج - التوقعات المتفائلة بالنسبة للنمو الاقتصادي .

د - كل ما تقدم .

7 - استنادا إلى التحليل الكينزي ، فإن الزيادة المستمرة في عرض النقد ستؤدي إلى :

أ - انخفاض مستوى الأسعار .

ب - انخفاض مستوى الإنتاج .

ج - التضخم .

د - (ب) و (ج)

8 - إذا افترضنا بأن العمال على دراية بأن البطالة غير مرغوبة من الناحية السياسية ، فأن الحكومة تستجيب لزيادة الأجور بزيادة عرض النقد ، مما يؤدي إلى التضخم ، ماذا يطلق على هذا النوع من التضخم .

أ - تضخم زيادة الطلب .

ب - تضخم زيادة التكاليف .

ج - تضخم مفرط .

د - تضخم مكتوب .

الفصل الرابع
المحاضرة السادسة
البنوك التجارية

مقدمة

- نشأة البنوك من الصاغة والتجار الكبار في العصور الوسطى وما قبل ذلك إلى القيام بالوساطة المالية بالمفهوم الحديث **بنك البندقية** 1587 **وبنك أمستردام** 1609.
- يتكون الجهاز المصرفي لأي مجتمع من عدد من البنوك ، تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه الاقتصاد .
- فهنالك البنوك التجارية التقليدية وهناك البنوك المتخصصة من بنوك الإقراض الزراعي والإنماء الصناعي وتمويل التجارة الخارجية ... الخ

مفهوم البنك

- **البنك :** مؤسسة ربحية تمارس الوساطة المالية ما بين الفئات ذات الفائض النقدي والفئات ذات العجز النقدي .
- البنك هو المؤسسة أو الهيئة التي تمتهن استقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لاستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والقرض والعمليات المالية .

تعريف البنوك التجارية

- هي مؤسسات مالية وسيطة تسعى إلى تحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع خاصة في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية ، ولذلك يطلق عليها مؤسسات الإيداع ، وهي من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات الوطنية وإعادة ضخها في الاقتصاد على شكل قروض طويلة وقصيرة الأجل لتمويل الانشطة الاستثمارية والاستهلاكية لوحدات العجز
- البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم أساسا بقبول ودائع المختلفة من أصحاب الفائض ومنح التسهيلات الائتمانية بأنواعها لأصحاب العجز ، مقابل هامش من الفائدة الذي يغطي تكاليف الوساطة وأنواع المخاطرة المرتبطة بعملية الوساطة المذكورة .

عنصري التوازن في عمل البنوك

1. **السيولة**

المصرف يتعامل بأموال الناس لذا فعليه أن يكون حاضر لطلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما يرغبون فيه من ودائعهم ، وسيولة البنك بشكل عام تتمثل في السرعة التي يمكن للبنك فيها تحويل موجوداته إلى نقد سائل .

2. **الربحية**

تعظيم الأرباح هو الهدف الأول والأخير لأي بنك تجاري تقليدي ، وكلما ارتفعت سيولة البنك التجاري انخفضت ربحيته ... لماذا ؟

وعليه فعلى البنك تحقيق توازن أمثل بين هذين العنصرين !

وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 - **قبول الودائع :** تمثل ودائع العملاء من أفراد ومنشآت الأعمال أهم مصادر أرصدة البنك أو المكون الرئيس في جانب المطلوبات أو الخصوم في ميزانية البنك التجاري ، أي أنها تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على البنك .

أ - **ودائع تحت الطلب:** تعرف بودائع الحسابات الجارية ولا يدفع البنك عادة فائدة صريحة على هذا النوع من الودائع ، إلا إذا زاد الرصيد فيها عن حد معين يقرره البنك ، وتكون الفائدة المدفوعة في هذه الحالة أقل من الفوائد على الودائع الآجلة أو الادخارية ، وذلك مقابل حق العميل في سحب مبلغ الوديعة كليا أو جزئيا في أي وقت يشاء .

ب - **ودائع لأجل :** ويطق عليها الودائع الاستثمارية ، وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في إيداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر أو ثلاثة أ سنة أو أكثر ، وتختلف الفوائد التي يدفعها البنك على هذه الودائع حسب الفترة الزمنية لكل وديعة ، حيث تقل نسبة الفائدة على الودائع قصيرة الأجل وتزيد على طويلة الأجل ، وذلك لتشجيع العملاء على إيداع أموالهم لفترات طويلة تتيح للبنك استثمارها لآجال طويلة ذات عائد مرتفع .

ج - **ودائع ادخارية .:** وتمثل المبالغ التي يقوم بإيداعها صغار الدخرين في حسابات التوفير ، حيث يمكن للعميل أن يسحب من هذا الحساب متى شاء دون اخطار سابق ، لذلك تكون نسبة الفائدة فيها أقل من الفائدة على ودائع لأجل ، وتحسب الفائدة على أقل رصيد خلال الشهر أو السنة ، وتحاول البنوك تشجيع هؤلاء المدخرين لزيادة مدخراتهم باستمرار من خلال تخصيص جوائز عينية أو مالية تقدم للفائزين في سحب عشوائي على أرقام حسابات التوفير .

2 - **تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية:** تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية من أهم وظائف البنوك التجارية وأوسع مجالات استثمار مواردها المالية ،وتتجنب هذه البنوك عادة تمويل المشروعات طويلة الأجل ، كالمشروعات الصناعية والزراعية والعقارية بسبب المخاطر العالية المحتملة التي تتسم بها مثل هذه المشروعات ، وضخامة الأموال المطلوبة لتمويلها ، وهذا سبب ظهور البنوك المتخصصة ، مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية التي تضطلع بتمويل مثل هذه المشروعات .

أ - **قصيرة ومتوسطة الأجل .**

ب - **طويلة الأجل (خاصة البنوك المتخصصة)**

ج - **حسابات الجاري مدين .**

3 - **إصدار خطابات الضمان :** يعتبر خطاب الضمان بمثابة تعهد من قبل البنك التجاري بتسديد مبلغ معين نيابة عن عميله إلى الجهة المستفيدة عند الطلب ، في حالة عدم قيام العميل بالإيفاء بالتزاماته للجهة المعنية

4 - **إصدار خطابات الاعتماد:** يعتبر خطاب الاعتماد المستندي من أهم وسائل سداد الالتزامات المالية وأكثرها انتشارا في عمليات التجارة الخارجية ، والذي تعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي مباشرة أو عن طريق مراسلة في بلد المصدر .

5 - **خصم الأوراق التجارية .** : هي عبارة عن أدوات مديونية تصدرها الشركات الكبيرة ، والتي تتميز بسمعة ائتمانية جيدة ، بغرض الحصول على التمويل قصير الأجل من الشركات والمؤسسات المالية وكذلك الأفراد مباشرة بدلا من الاقتراض من البنوك بهدف خفض تكاليف التمويل .

6 - **صرف العملات .**

7 - **إصدار دفاتر الشيكات وبطاقات الائتمان:** تقدم البنوك التجارية خدمة مهمة لعملائها وذلك بتوفير أداة غير مكلف لتسوية المدفوعات وهو الشيكات الشخصية ، حيث تتم تسوية الصفقات التجارية عن طريق استخدام الشيكات التي تعبر من أكثر أدوات سدد المدفوعات أو أكثر ملائمة من استخدام النقود السائلة .

8 - **تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة .**

9 - **القيام بأعمال الوكالة :** تقوم البنوك خاصة في الأقطار المتقدمة بإعداد الإقرارات الضريبية نيابة عن العملاء وتمثيلهم أمام دوائر الضريبة ، وكذلك القيام بمهام الوصي على أملاك العملاء وتنفيذ وصاياهم الشخصية المتعلقة بكيفية التصرف في التركات .

10 **إصدار النشرات الاقتصادية** : تقوم البنوك الكبيرة بإعداد وإصدار النشرات الأسبوعية المتعلقة بالأسواق المالية المحلية والعالمية وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ، وتقوم بإصدار التقارير الشهرية والفصيلة المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية على المستويين المحلي والدولي وذلك خدمة لعملاء أرباب الأعمال بصورة خاصة ، وللباحثين المهتمين بالقضايا الاقتصادية بصورة عامة .

الفصل الرابع
المحاضرة السابعة
البنوك التجارية

عملية خلق النقود

مقدمة

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطات نقدية فائضة ، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي .

عملية خلق النقود

لفهم عملية خلق النقود افترض :

- النظام النقدي فيه بنك تجاري واحد ، وبنك مركزي .
- نسبة الاحتياطي القانوني تساوي (10٪)
- كل ما يقرضه البنك يعود إليه كودائع .
- الوديعة الأولية تساوي 1000ريالا .

الودائع	الاحتياطي القانوني 10٪	القروض
1000.0		

- الوديعة الأولية = 1000 ريال

الودائع	الاحتياطي القانوني 10٪	القروض
1000.0	100	

- الاحتياطي القانوني = 1000 ❖ (10٪) = 100 ريال

الودائع	الاحتياطي القانوني 10٪	القروض
1000.0	100	900

- القروض = 1000 – 100 = 900 ريال

الودائع	الاحتياطي القانوني 10٪	القروض
1000.0	100	900
900.0		

- الوديعة الثانية = 900 ريالا ، ومجموع الودائع = 1900 ريال

الودائع	الاحتياطي القانوني 10٪	القروض
1000.0	100	900
900.0	90.0	

- الاحتياطي القانوني = 900 ❖ (10٪) = 90 ريالا ومجموع الاحتياطات = 190 ريالا .

الودائع	الاحتياطي القانوني 10٪	القروض
1000.0	100	900
900.0	90.0	810.0

- القروض = 900 – 90 = 810 ريالا ، ومجموع القروض = 1710 ريال .

الودائع	الاحتياطي القانوني 10٪	القروض
1000.0	100	900
900.0	90.0	810.0
810.0		

- الوديعة الثالثة = 810 ريالا ، ومجموع الودائع = 2710 ريال .

الودائع	الاحتياطي القانوني 10٪	القروض
1000.0	100	900
900.0	90.0	810.0
810.0	81.0	

- الاحتياطي القانوني = 810 ❖ (10٪) = 81 ريالا ، ومجموع الاحتياطيات = 271 ريال .

الودائع	الاحتياطي القانوني 10٪	القروض
1000.0	100	900
900.0	90.0	810.0
810.0	81.0	729.0

- القروض = 810 – 81 =729 ريال ، ومجموع القروض = 2439 ريال .

الودائع	الاحتياطي القانوني 10٪	القروض
1000.0	100	900
900.0	90.0	810.0
810.0	81.0	729.0
729.0	72.9	656.1
...	...	...
0	0	0
10000.0	1000.0	900.0

- تستمر هذه الدورات وتتناقص الودائع ، فالاحتياطات ، فالقروض من دورة إلى أخرى .. حتى تصبح كلها أصفارا.
- وعندها يكون مجموع الودائع = الوديعة الأولية / نسبة الاحتياطي القانوني = 100 /10 ٪ = 10000 ريالا .
- يكون مجموع الاحتياطي القانوني = الوديعة الأولية = 1000 ريالا .
- وتكون مجموع القروض تساوي مساوي لمجموع النقود المخلوقة = 900 ريال ، أي 10000 – 1000 ريال .
- تسمى القيمة = 1 / نسبة الاحتياطي القانوني بـ (المضاعف النقدي البسيط)

والمضاعف النقدي غير البسيط = $\frac{1+c}{rr+e+c}$

أسئلة الكتاب :

1 – من أهم وظائف البنوك التجارية هي :

أ – قبول الودائع .

ب – تقديم القروض .

ج – خصم الأوراق التجارية .

د – كل ما تقدم .

2 – أي مما يلي يعتبر من الأمور المهمة بالنسبة للإدارة العليا للبنك التجارية .

أ – الحصول على الأموال بأقل تكلفة .

ب – الاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة لمواجهة السحوبات .

ج – تقليل المخاطر من خلال تنويع الموجودات .

د – كل ما تقدم .

3 – أي مما يلي يحقق أكبر عائد للبنوك التجارية .

أ – الاحتياطيات .

ب – خصم الأوراق المالية .

ج – الودائع لدى البنوك الأخرى .

د – القروض .

4 – تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى :

أ – زيادة قدرة البنوك على منح القروض .

ب – انخفاض قدرة البنوك على منح القروض .

ج – انخفاض قيمة المضاعف النقدي .

د – (ب) و (ج)

5 – تؤدي حالة الانتعاش الاقتصادي إلى ارتفاع الأسعار ، وبالتالي إلى :

أ – ارتفاع قيمة النقود .

ب – انخفاض قيمة النقود .

ج – انخفاض أسعار الفائدة .

د – انخفاض معدل النمو الاقتصادي .

6 – معدل الخصم هو سعر الفائدة الذي :

أ – تدفعه البنوك التجارية على ودائع التوفير .

ب – يفرضه البنك المركزي على القروض المقدمة للبنوك التجارية .

ج – تدفعه البنوك التجارية على ودائع الطلب .

د – يدفعه البنك المركزي على احتياطيات البنوك .

7 – أي مما يلي يعتبر أهم مكونات مطلوبات البنك التجاري .

أ – الاحتياطيات .

ب – القروض .

ج – الأسهم .

د – الودائع .

8 - يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود بواسطة .

أ - بيع بعض استثماراته .

ب - زيادة احتياطياته .

ج - التوسع في الإقراض طالما كان يمتلك احتياطيات فائضة .

د - تخفيض التسهيلات الائتمانية .

9 - أي مما يلي يعتبر جزءا من عرض النقدM2 وليس من M1

أ - العملة في التداول .

ب - ودائع تحت الطلب .

ج - الشيكات السياحية .

د - الودائع الاستثمارية قصيرة الأجل .

10 ما هو أكبر مكون لعرض النقدM1

أ - الودائع تحت الطلب .

ب - الشيكات السياحية .

ج - النقد المتداول .

د - ودائع الادخار .

إذا كان إجمالي الودائع بالبنك1000 دينار والاحتياطي الكلي300 دينار وكانت نسبة الاحتياطي القانوني10٪ وإجمالي القروض 700 دينار ، أجب عن الأسئلة الأربع التالية :

11 مبلغ الاحتياطي القانوني المطلوب من البنك الاحتفاظ به نقدا هو :

أ - 300 دينار .

ب - 200 دينار .

ج - 100 دينار .

د - صفر .

12 مبلغ الاحتياطي الحر أو الفائض .

أ - 300 دينار .

ب - 200 دينار .

ج - 100 دينار .

د - صفر .

13 عندما يقدم البنك أقصى ما يمكن من قروض ويعجز عن تقديم قروض جديدة يكون الاحتياطي الحر يساوي :

أ - 300 دينار .

ب - 200 دينار .

ج - 100 دينار .

د - صفر .

14 مقدار الودائع المشتقة في هذا البنك حاليا هو :

أ - 300 دينار .

ب - 700 دينار .

ج - 100 دينار .

د - صفر .

الفصل الخامس
المحاضرة الثامنة
إدارة ربحية وسيولة البنك

مقدمة

- البنوك التجارية كغيرها من منشآت الأعمال ، هدفها النهائي هو تحقيق أقصى ربح ممكن لملاكها أو حملة أسهمها .
- تعتمد في نجاحها في تحقيق ذلك على ثقة جمهور المتعاملين معها في سلامة مركزها المالي ، أي قدرتها وتحت جميع الظروف على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها .
- من الناحية العملية ، نجد أن هناك شيء من التعارض الظاهري بين هذين الهدفين .
- يتضح ذلك جليا إذا أدركنا أن على البنك أن يحتفظ بدرجة مناسبة من السيولة لمقابلة طلبات المودعين ، غير أن تحقيق ذلك لا يكون إلا على حساب التضحية بالعوائد التي تدعم ربحيته ، وعلاوة على ذلك ، فإن العوائد المرتفعة دائما مرتبطة بالاستثمارات طويلة الأجل ، المعروفة بانخفاض السيولة . ان
- الإدارة الناجحة للبنوك تسعى لتأمين التوازن بين هدفي السيولة والربحية ، من خلال خلق درجة عالية من التوافق بين هيكل موجودات البنك (الاستثمارات) وهيكل مطلوباته (الودائع) .

مكونات ميزانية البنك التجاري

تتكون ميزانية البنك التجاري من جانبين هما :

- **جانب الموجودات ، أو الأصول** والتي تمثل استخدامات البنك للأرصدة النقدية المتاحة .
- **جانب المطلوبات ، أو الخصوم** وحقوق الملكية والتي تمثل الموارد النقدية للبنك
- وتعتبر الموجودات ثروة يمتلكها البنك ، أو مستحقات قانونية للبنك لدى الغير .
- وتعتبر المطلوبات فهي عبارة عن مستحقات للغير على البنك لذلك ، فإن ميزانية البنك توضح المصادر التي يحصل منها البنك على موارده ، وكيفية استخدامه لهذه الموارد ، كما توضح المركز المالي للبنك ، ومستوى مايتمتع به البنك من أمان تعكسه سيولة البنك (Bank Liquidity) ، أي مدى قدرته على تحويل موجوداته إلى نقود سائلة لمواجهة طلبات السحب على ودائع العملاء .
- **وإستنادا لنظام القيد المحاسبي المزدوج (Double Entry)، فأن موجودات البنك تكون دائما مساوية لمجموع مطلوباته وحقوق الملكية ، لذلك يمكن التوصل إلى المعادلات الثلاثة التالية :**

- الموجودات = المطلوبات + حساب رأس المال
- حساب رأس المال = الموجودات – المطلوبات
- المطلوبات = الموجودات – رأس المال

- فالذي يحقق المساواة بين الموجودات والمطلوبات هو صافي حقوق الملكية (Net Worth) ، وهو عبارة عن فائض مستحقات المالكين عن القيمة الاسمية للأسهم (رأس المال)

1 - الموجودات

تتكون الموجودات من ستة مصادر رئيسية هي :

1. النقود المحفوظة في خزينة البنك (Vault Cash) .
2. الأرصدة القابلة للتحصيل (Cash in Process of Collection) مثل الشيكات والحوالات .
3. أذونات خزانة (Treasury Bills)
4. القروض قصيرة الأجل .
5. الأوراق التجارية (Commercial Papers).
6. القروض والاستثمارات طويلة الأجل .

2 - المطلوبات

تتكون المطلوبات من أربعة مصادر رئيسية هي :

1. رأس المال : الذي يمثل التزام البنك تجاه حملة الأسهم ، ويعتبر من أهم الموارد الذاتية للبنك .
2. الاحتياطات : التي تمثل الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي ، وكذلك نسبة من الأرباح التي توزع على المساهمين لتكوين ما يسمى بالاحتياطي الخاص بالبنك .
3. الودائع : والتي تمثل أهم الموارد غير الذاتية للبنك .
4. القروض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي .

ويوضح أدناه مكونات جانبي الموجودات والمطلوبات في ميزانية البنك التجاري

الموجودات	المطلوبات
1. النقود بخزينة البنك	1. رأس المال .
2. أرصدة قابلة للتحصيل	2. الاحتياطيات : 1) احتياطي قانوني 2) احتياطي خاص
3. أذونات الخزانة	3. الودائع 1) ودائع تحت الطلب . 2) ودائع لأجل . 3) ودائع ادخارية .
4. القروض قصيرة الأجل للعملاء	4. قروض البنك من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي .
5. الأوراق التجارية : السندات المخصومة	5. مطلوبات أخرى
6. الأوراق المالية : سندات الحكومة وأسهم وسندات الشركات	
7. موجودات أخرى .	

تحليل موجودات البنك

- الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة ، معناه حرمان البنك من فرصة تحقيق بعض الأرباح الاستثمارية بسبب احتفاظه باحتياطات زائدة عاطلة .
- إذا قرر البنك استغلال معظم موارده في منح القروض والاستثمارات ، فقد تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أرباح كبيرة ، ولكنها تتحقق على حساب انخفاض السيولة واحتمال تعريض البنك إلى مخاطر كبيرة .
- وسوف نتناول هذا الموضوع بصورة مفصلة في نهاية الفصل عند بحث معايير نجاح البنوك التجارية ، ويمكن تقسيم موجودات البنك التجاري إلى ثلاثة أقسام فيما يتعلق بالتعارض بين عاملي الربحية والسيولة :

1 - الموجودات السائلة :

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي :

1. **نقود بخزانة البنك .:** وتضم مبالغ العملة الورقية والمعدنية المحلية والأجنبية التي يحتفظ بها البنك لغرض صرف قيمة الشيكات المسحوبة على حسابات عملائه ومواجهة السحوبات النقدية للعملاء وتسمى هذه النقود بـ (الاحتياطي النقدي)
2. **ودائع لدى المراسلين:** وهي النقود بالعملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك في حساباته في البنوك في الدول الأخرى أو لدى البنوك المراسلة ، ويعتمد البنك على هذه الودائع في مقابلة طلبات التحويلات الخارجية وطلبات سداد قيمة الواردات وصرف الشيكات السياحية للعملاء .
3. **ودائع لدى البنك المركزي:** تعتبر هذه النقود جزءا من الاحتياطي النقدي ، حيث يجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من قيمة الودائع على شكل نقد سائل لدى البنك المركزي ويطلق عليه الاحتياطي القانوني .

2 - موجودات عالية السيولة :هي تلك الأصول التي يحتفظ بها البنك بهدف تحقيق الربحية كهدف أساسي ، فهي تمثل خط الدفاع الثاني لمواجهة طلبات الدائنين

وتضم هذه الموجودات خمسة أنواع هي :

1. **قروض قابلة للاستدعاء:** وهي النقود التي أقرضها البنك إلى سماسرة الكمبيالات أو بيوت الخصم ، وتكون هذه القروض قابلة للسداد خلال 24 ساعة من طلبها .
2. **أذونات الخزانة:** تقوم الحكومات عادة بإصدار سندات الخزانة ، وهي أدوات للدين العام قصير الأجل ، في حالة وجود عجز في الموازنة العامة ، لغرض تمويل النفقات الجارية للحكومة خلال الشهور الأولى من السنة قبل تحصيل القدر الكافي من الضرائب والرسوم ، وبما أن هذا النوع من أدوات الدين الحكومي يتسم بانخفاض درجة المخاطرة وارتفاع درجة السيولة .
3. **الأوراق التجارية :** يستثمر البنك جزءا مهما من موارده في خصم الأوراق التجارية لعملائه ، حيث يقوم بسداد القيمة الحالية للأوراق التجارية المقدمة له قبل تاريخ استحقاقها وذلك لتسهيل مهام أصحاب الأعمال في الحصول على الأموال المطلوبة للتوسع في نشاطاتهم التجاري ، وتعتبر الأوراق التجارية من الأدوات الاستثمارية الجيدة ، لأنها تجمع بين السيولة والربحية .
4. **الأوراق المالية :** تستثمر البنوك كذلك جزءا من مواردها في أوراق مالية مختلفة ، تشمل السندات الحكومية ، إضافة إلى الاستثمار في الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الصناعية وغيرها ، وتختلف درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار في هذه الأوراق تبعا للمركز المالي للجهة المصدرة لهذه الأوراق .
5. **القروض والتسهيلات الائتمانية :** تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك لعملائها من أكثر أنواع أصولها ربحية ، وتعتمد ربحية البنك على طبيعة القروض من حيث الحجم والأجل ودرجة المخاطرة ، وترتبط المخاطرة إيجابيا بكل من مبلغ القرض وأجله ، فكلما كان القرض كبيرا وطالت مدى السداد ارتفعت درجة المخاطر المرتبطة بالبنك .

3 - الموجودات الأقل سيولة :

تستخدم الموجودات الأقل سيولة (Lees Liquid Assets) لتحقيق الربحية في المقام الأول ، ثم يأتي هدف السيولة في المرتبة الثانية ، ومن أهم هذا القسم من الموجودات القروض والاستثمارات طويلة الأجل ، وخاصة في القطاع الصناعي والخدمي ، بالإضافة إلى الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل ،ومما شجع البنوك على الإقدام على هذا النوع من القروض والاستثمارات هو السياسات الحكومية الداعمة والمحفزة للبنوك التجارية ، للمساهمة في تمويل وتحقيق أهداف التمنية الاقتصادية خاصة في الأقطار النامية من جهة ، وكذلك تطور مفهوم السيولة من جهة أخرى ، حيث أصبحت السندات الحكومية طويلة الأجل ، تتميز بدرجة عالية من السيولة ، بسبب استعداد البنوك المركزية في الأقطار النامية لشراء هذه السندات أو خصمها لتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية .

تحليل مطلوبات البنك

يمكن تقسيم مطلوبات البنك إلى قسمين :

1 - المواد الذاتية :

وهي تشكل نسبة قليلة من مجموع موارد البنك وتنقسم الموارد الذاتية إلى قسمين :

1. **رأس المال :** يعتبر رأس المال الموارد الأساس للبنك في بداية ممارسته لنشاطه ، ولفترة معينة إلى أن يكتسب البنك ثقة الجمهور وتبدأ ودائع العملاء في التدفق لتصبح هذه الودائع فيما بعد المصدر الرئيسي لموارد البنك .

ويقسم رأس المال إلى :

- **رأس المال الاسمي:** الذي يتم بموجبه منح الترخيص بإنشاء البنك .
- **رأس المال المدفوع :**الذي يكون عادة أقل من رأس المال الاسمي

وفي هذه الحالة يسمى الفرق بينهما برأس المال غير المدفوع .

2. **الاحتياطيات:** ويقصد بها تلك الأموال التي تقتطع من الأرباح قبل توزيعها على المساهمين ، وذلك لبناء الاحتياطي الخاص بالبنك ، وهي تختلف عن الاحتياطي القانوني الذي يحدد نسبته البنك المركزي ، ويتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي .

2 - الموارد غير الذاتية :

تتكون الموارد غير الذاتية من مصدرين رئيسيين هنا :

1. الودائع :

تشكل الوادئع الجزء الأكبر من موارد البنك بشقيها الذاتية وغير الذاتية ، تنقسم الودائع إلى ثلاثة أقسام هي

أ- **ودائع تحت الطلب:** تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب أعلى من نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الأخرى ، وذلك بسبب طبيعة هذه الودائع التي تتيح للمودعين السحب منها دون إخطار سابق

ب- **ودائع لأجل:** هي نادرا ما يتم سحبها قبل تاريخ استحقاقها ، بسبب ما يترتب على ذلك من فقدان العميل للعائد ، لذلك تكون نسبة الاحتياطي القانوني لهذه الودائع أقل من نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب .

ج- **ودائع ادخارية:** الودائع الادخارية لصغار المدخرين ، الذين باستطاعتهم سحبها في أي وقت لذلك تكون نسبة الفائدة على هذه الودائع قليلة ، وتحسب عادة على أقل رصيد خلال الشهر أو السنة ، وتحاول البنوك عادة استخدام بعض الحوافز ، مثل تخصيص جوائز عينية أو مالية لتشجيع هؤلاء المدخرين لزيادة مخدراتهم .

2. القروض من البنوك الأخرى والبنك المركزي :

يمثل الاقتراض موردا آخر من المواد غير الذاتية للبنوك التجارية ، حيث تستطيع البنوك الاقتراض من بعضها البعض ، أو اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض بإعتباره الملجأ أو الملاذ الأخير للحصول على السيولة لمواجهة الطلبات الطارئة من الدائنين ، وتعتبر القروض من الموارد المكملة للودائع إلا أنها لا تمثل سوى نسبة صغيرة جدا من المواد غير الذاتية ، حيث تشكل الودائع الجزء الأكبر من الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية ، كما أشرنا من قبل .

إدارة سلامة المركز المالي للبنك

تهدف الإدارة الناجحة للبنك إلى تعظيم أرباح البنك مع المحافظة على سلامة المركز المالي ، وذلك من خلال التركيز على محاور خمسة تشمل :

1 - **إدارة سيولة البنك :** يعد البنك توقعات دقيقة ومتجددة عن السحب اليومي من ودائع العملاء ، ويحتفظ في مقابل ذلك بالقدر الكافي من السيولة والأصول عالية السيولة لمواجهة السحب اليومي الزائد على الإيداعات اليومية

هناك أربع مصادر يلجأ البنك إليها لزيادة احتياطياته ، وهي :

أ - الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

ب - بيع بعض الأصول المالية للبنك وتحمل خسارة تكاليف الوسطاء الماليين ، بالإضافة إلى فقدان العوائد على تلك الأصول المباعة .

ج - استدعاء بعض القروض أو بيعها ، وتحمل فقدان الفوائد عليها .

د - الاقتراض من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير ، وتحمل التكلفة المتمثلة في سعر الخصم .

2 - **إدارة رأس المال :** تعمل إدارة البنك على الإحتفاظ بالقدر المناسب من رأس المال ، وبما يتفق مع الضوابط التي يضعها البنك المركزي على نسبة رأس المال إلى الودائع في البنوك التجارية ،

ويمكن للبنك التحكم برأس المال عن طريق واحد أو أكثر من البدائل التالية :

أ - بيع وشراء أسهم البنك .

ب - تغيير نسبة الأرباح الموزعة .

ج - تغيير أصول البنك بتغيير حجم الائتمان ، وبيع الأصول المالية واستخدام عوائدها في شراء المطلوبات .

3 - **إدارة موجودات البنك :** تنصب على ضرورة تأكد البنك من انخفاض مخاطر أصوله الاستثمارية ، وضرورة محافظته على تنويع مكونات محافظه الاستثمارية .

ويتم ذلك للبنك إذا ما نجح في تحقيق ما يلي :

أ - استهداف مقترضين يتسمون بانخفاض مخاطر عدم السداد ، على أن يكونوا مستعدين لدفع فوائد عالية .

ب - الاستثمار في أصول مالية ذات عوائد مرتفعة ، ومخاطر منخفضة .

ج - تنويع محتوى المحافظ الاستثمارية بحيث تقلل من المخاطر وتضمن تحقيق العائد المناسب .

د - حسن إدارة سيولة البنك .

4 - **إدارة مطلوبات البنك .**

5 - **إدارة المخاطر :** تواجه البنوك نوعين من المخاطر وهي : مخاطر عدم السداد ، مخاطر سعر الفائدة ، وتشتمل مخاطر سعر الفائدة على مخاطر تغير أسعار الأصول ، وتحمل البنك للخسائر الرأسمالية ، ومخاطر إعادة الاستثمار .

وتتخلص عملية إدارة المخاطر في الخطوات الأربعة التالية :

أ - حصر المخاطر المحتملة .

ب - تعريف مؤشرات للإنذار المبكر بوقوع المخاطر .

ج - تحديد سبل تفادي أو الحد من احتمالات حدوث المخاطر .

د - تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة المواقف المنطوية على وقوع كل نوع من المخاطر .

معايير نجاح البنوك التجارية .

1 - استقرار السيولة .

2 - الربحية .

3 - التسويق .

أسئلة الكتاب :

1 – استنادا لنظام القيد المحاسبي المزدوج فإن موجودات البنك تكون :

أ – أكبر من مطلوباته .

ب – مساوية لمطلوباته .

ج – أقل من مطلوباته .

د – سياسة البنك لا تلتزم بهذا .

2 – أي مما يلي يعتبر من أهم موجودات البنك التجاري :

أ – الاحتياطي القانوني .

ب – ودائع لأجل .

ج – ودائع ادخارية .

د – القروض .

3 – أي مما يلي يعتبر من أهم مطلوبات البنك التجاري :

أ – أذونات الخزانة .

ب – السندات الحكومية .

ج – ودائع تحت الطلب .

د – الاحتياطي القانوني .

4 – أي مما يلي يعتبر من الموجودات العالية السيولة للبنك .

أ – الاستثمارات العقارية .

ب – أذونات الخزانة .

ج – الأوراق التجارية .

د – (ب) و (ج)

5 – أي مما يلي يعتبر من الموجودات الأقل سيولة للبنك :

أ – الاستثمارات طويلة الأجل .

ب – السندات الحكومية .

ج – الاستثمارات العقارية .

د – (أ) و (ب) .

6 – من أهم خصائص الموجودات ذات السيولة العالية هي :

أ – القابلية للتحويل .

ب – استقرار أسعارها .

ج – إمكانية استعادة قيمتها .

د – كل ما تقدم .

7 – تعتمد ربحية البنوك التجارية على :

أ – كيفية توظيف موارد المالية .

ب – مواكبة التطور التقني .

ج – تنويع خدماته .

د – كل ما تقدم .

8 - تميل البنوك التجارية إلى :

أ - التوسع في الإقراض في فترات الركود الاقتصادي .

ب - التوسع في الإقراض في فترات الانتعاش الاقتصادي .

ج - عدم التوسع في الاقتراض في فترات الركود الاقتصادي .

د - (ب) و (ج)

9 - يفترض بالبنوك التجارية أن :

أ - الالتزام بالاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي .

ب - الاهتمام بإعداد دراسات المخاطر القطرية .

ج - تنويع محافظها الاستثمارية .

د - كل ما تقدم .

الفصل السادس
المحاضرة التاسعة
البنوك الإسلامية

أولا : مقدمة

- ترجع نشأة البنوك الإسلامية إلى الستينات من القرن الماضي ، حيث تأسس أول بنك للادخار يتعامل وفق الشريعة الإسلامية بمصر عام 1961م .
- كان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الإسلامية هو تجنب المعاملات الربوية التي يقوم عليها العمل المصرفي في النظام الوضعي .
- إن الشريعة الإسلامية تحرم ربا البنوك كما جاء في فتوى المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي التي تقول " يؤكد المؤتمر على أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين الغربيين ومن تبعهم هو من الربا المحرم شرعا " كما جاء في قرارات مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة أن " الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم " لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الإنتاجي ، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين "

ثانيا : موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

- تعمل البنوك الإسلامية كوكلاء ماليين يقومون بحشد المدخرات من وحدات الفائض في الاقتصاد ، لتتولى نيابة عنها استثمار هذه الأموال على أساس المشاركة في الربح بطريقة مباشرة ، أو بطريقة غير مباشرة من خلال توفير التمويل للمستثمرين الذين يتقدمون بمشروعات ذات جدوى .
- تلعب البنوك الإسلامية دورا أساسيا وفاعلا في مساعدة منشآت الأعمال على التغلب على مشكلات التمويل المباشر ، الذي يعتمد على الصلة المباشرة بين المدخرين والمستثمرين ، فالتمويل المباشر ينطوي على مشكلات تماثل مشكلات المقايضة كمشكلة عدم توافق رغبات المدخرين والمستثمرين ، وكذلك تكلفة الوقت والجهد المبذول في عملية البحث التي يقوم بها الطرفان ، ثم تكاليف المتابعة والمراقبة والمخاطرة .
- تختلف البنوك الإسلامية اختلافا كبيرا عن البنوك الربوية من حيث مواردها واستخداماتها لهذه الموارد ، ليس فقط من حيث خلوها من المعاملات الربوية فحسب ، وإنما أيضا من حيث طبيعة وحدود مسؤوليتها تجاه عملائها ومستوى المخاطر المرتبطة بالاستخدامات المختلفة لتلك الموارد المالية .

وفيما يلي نستعرض أهم بنود موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

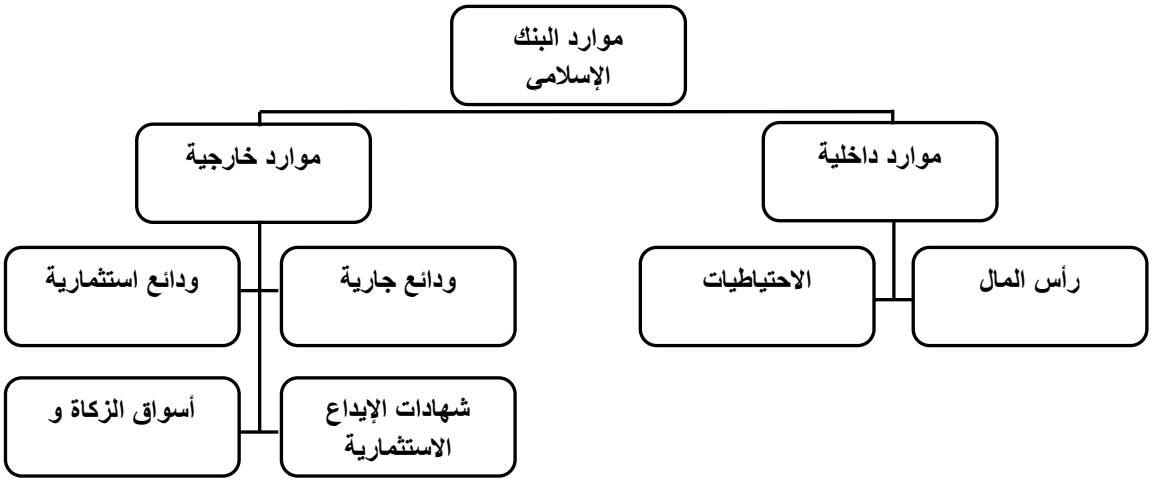

وتنقسم موارد البنك الإسلامي إلى موارد داخلية وموارد خارجية

1 - الموارد الداخلية

- تشمل رأس المال المدفوع ، بالإضافة إلى الاحتياطيات ، والتي تضم كل من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهتلاك ، وصافي الموجودات الثابتة .
- لا يتحدد مستوى نشاط البنك في قبول الودائع والاستثمار بحجم موارده الداخلية فقط ، بل يصل إجمالي استثمارات البنك عادة إلى أضعاف إجمالي موارده الداخلية .

2 - الموارد الخارجية

- تشمل الودائع الجارية والودائع الاستثمارية والحسابات الأخرى الدائنة ، مثل : تأمينات الإعتمادات ، والشيكات المقبولة ، والحوالات والأمانات ، ومطلوبات لبنوك تجارية أخرى محلية وخارجية ، ومطلوبات البنك المركزي
- تعتبر الودائع الجارية والاستثمارية أهم مكونات الموارد الخارجية لذا نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل :

أ - الودائع الجارية :

- هي ودائع تحت الطلب في أي وقت دون أي قيد أو شرط .
- يمكن السحب عليها بالشيكات أو بالوسائل الإلكترونية الحديثة .
- البنك الإسلامي غير ملزم بدفع أية عوائد مالية صريحة للمودعين في الحسابات الجارية ، إنما يحصلون على عوائد غير صريحة متمثلة في الحصول على بعض الخدمات المجانية ، شريطة الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد في حساباتهم الجارية .
- وتضم هذه الخدمات المجانية متابعة تحركات الحساب وتزويد العميل ببيان شهري بها ، وأيضا دفاتر شيكات مجانية متى طلب العميل ذلك ، وكذلك تزويده بالبطاقة الإلكترونية للصراف الآلي .

ب - الودائع الاستثمارية

- هي أهم مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الإطلاق.
- وتشمل الأموال التي يودعها العملاء في البنك ويفوضون البنك حق استثمارها ، في مقابل حصولهم على نسبة محددة مسبقا من أرباح الاستثمار أو تحمل الخسارة من رأس المال الذي ساهموا به في حالة فشل الاستثمار ، شريطة ألا تكون الخسارة ناتجة عن إهمال من جانب البنك .
- بمعنى أن تحقق الربح للمودعين أمر غير مؤكد في البنوك الإسلامية ، وربما فقد المودعون رؤوس أموالهم جزئيا أو كليا في حالة تعرض الاستثمار للخسارة ، وفي هذه الحالة يتحمل البنك خسارة ما قدم من خدمات إدارية وفنية لاستثمار الودائع .
- يتم الإيداع في حسابات الاستثمار بموجب عقد مضاربة بين العميل من جهة ، وهو في هذه الحالة رب المال ، والبنك الإسلامي من الجهة الأخرى ، وهو المضارب الذي سيقدم العمل
- قد يكون عقد المضاربة غير مقيد لنوع النشاط الذي سيتم فيه الاستثمار ، حيث يحق للبنك التصرف في الدوائع بالاستثمار بالكيفية وفي المجالات التي تحقق النفع للطرفين ، بما في ذلك إمكانية خلط أموال الودائع بأموال البنك في مختلف عقود الاستثمار ، وينص عقد المضاربة في جميع الحالات على نسب اقتسام الربح بين العميل والبنك ، أما في حالة الخسارة فيتحمل كل من المودعين والبنك نسب من الخسارة تتناسب ونسب مشاركتهم في رأس المال .

ج - الحسابات الأخرى الدائنة

- تأمينات الاعتمادات ، الشيكات المقبولة ، الحوالات ، الأمانات ، مطلوبات لبنوك تجارية أخرى محلية وخارجية ، مطلوبات للبنك المركزي .

استخدامات البنك الإسلامي :

- هي أصول أو موجودات البنك .
- تتكون من الاحتياطيات القانونية المطلوبة لتأمين السحب من الودائع علاوة على الاحتياطيات الزائدة ، والتي يحتفظ بها البنك جميعا كنقدية بالصندوق ، وودائع لدى البنك المركزي ، بالإضافة إلى الاستثمارات غير المباشرة للبنك في صكوك مالية إسلامية .
- الجزء الأكبر والأهم من استخدامات البنك الإسلامي فيتمثل في الاستثمارات المباشرة للبنك من خلال عقود المضاربة والمرابحة والسلم والبيع الآجل والإجارة وغيرها من الصيغ الشرعية للاستثمار .
- ويمثل ركيزة النشاط المصرفي الإسلامي غير الربوي والذي يقوم أساسا على المشاركة في الربح .
- قد كان الاستثمار الذاتي هو السائد عند بداية انطلاق البنوك الإسلامية قبل خمسة عقود ، حيث درجت البنوك الإسلامية في تلك المرحلة على امتلاك منشآت أعمال تعمل في مجالات تجارة الجملة والبيع بالتقسيط وفي الاستيراد والتصدير وفي الاستثمار العقاري في الأراضي ومشروعات الإسكان سواء بالتأجير أو التمليك ، وفي مجال الخدمات ، كالنقل والمواصلات والتأمين وغيرها .

تمت

الفصل السادس
المحاضرة العاشرة
البنوك الإسلامية

ثالثا: قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية

تمتلك البنوك الإسلامية عدة قنوات استثمار تتمثل بصورة أساسية فيما يلي :

1 - الاتجار والبيوع :

أ - بيع الصرف

ب - البيع المطلق

ج - بيع الثمن بالعين .

- ✓ المرابحة
- ✓ بيع السلم
- ✓ الإستصناع

2 - المشاركات.

1 - الاتجار

يهدف الاتجار إلى تحقيق الأرباح من خلال دخول البنك في عمليات شراء لبعض السلع بقصد بيعها بأسعار تفوق تكلفة شرائها وتحقيق الربح من وراء ذلك ، وتتميز عمليات الاتجار بانتقال ملكية السلع من البائع إلى المشتري فور التعاقد ، مما يسمح للمشتري بيع السلعة بسعر يضمن له تحقيق هامش من الربح المستهدف ، ويشمل الاتجار في البنوك الإسلامية ثلاثة أقسام من البيوع ، وهي :

أ - بيع الصرف

ويوصف ببيع الثمن بالثمن ، وهو مبادلة النقد بالنقد ، كما يحدث في سوق الصرف ، حيث يتم مبادلة النقد المحلي بالنقد الأجنبي وفوق سعر الصرف السائد ، وبيع الصرف من الخدمات الرئيسية التي يقدمها البنك الإسلامي للجمهور .

ب - البيع المطلق

وهو البيع المتعارف عليه عادة في أسواق السلع ، حيث يتم مبادلة السلعة بالنقد ويضم البيع المطلق نوعان هما:

- ✓ **البيع الحاضر** :الذي يتم فيه سداد قيمة السلعة بالنقد في الحال .
- ✓ **البيع الآجل** :الذي يتم فيها السداد في المستقبل .

ويأخذ البيع المطلق الحاضر أربعة أشكال وهي :

- بيع المساومة : ويتم فيه البيع بسعر يتم التوصل إليه عن طريق عملية المساومة بين البائع والمشتري ، دون اعتبار للسعر الذي اشترى به البائع بداية .
- بيع التولية : ويتم فيه بين السلعة بالثمن ذاته الذي سبق للبائع دفعه عند شراء السلعة دون زيادة أو نقصان ، وقد يقدم البنك على هذا النوع من البيوع لربطه ببيوع أو سلع أخرى يحقق منها الربح ، أو للتخلص من مخزون ثبت للبنك عدم جدوى الاحتفاظ به لأي فترات زمنية أخرى .
- بيع الحطيطة : ويتم فيه البيع بسعر يقل عن الثمن الذي اشترى به البنك .
- بيع المرابحة : وفيه يتم بيع السلعة بسعر يزيد على سعر شراء البنك للسلعة بداية بمقدار من الربح المحدد في عقد البيع .

أما البيع الآجل فيشمل بيع السلم والاستصناع ، وفي بيع السلم يتم سداد السعر حاضرا على أن تسلم السلعة في وقت لاحق ومحدد في العقد ، أما الاستصناع ، فيتم التعاقد عليه بين المشتري والصانع ، حيث يطلب المشتري من الصانع إعداد أو إحضار سلعة معينة ، ويشترط في الاستصناع العمل من البائع ، ويطلق عليه الصانع ، بينما يسمى المشتري المستصنع ، ويطلق على السلعة موضع التعاقد المصنوع ، وينص العقد على سداد الثمن عاجلا أو مؤجلا .

وسوف نعرض فيما يلي بشيء من الإيجاز كل من المرابحة التي تندرج تحت البيع المطلق ، كما أسلفنا ، وكل من السلم والإستصناع

المرابحة

تقسم بيوع المرابحة إلى مرابحة بسيطة (فقهية) ، ومرابحة مركبة أو مرابحة الآمر بالشراء ، ففي المرابحة البسيطة يقوم البنك بشراء بعض السلع دون طلب أو أمر ، بالشراء من العميل ، ثم يعرض البنك هذه السلع للبيع بربح معلوم يتفق عليه مع الطرف المشتري .

بيع السلم

وهو بيع كميات من السلع مؤجلة التسليم بثمن حاضر ، فهو بيع آجل بعاجل ، وبهذا الأسلوب يتم للبائع الحصول على الثمن مقدما ليستعين به في مقابل التزاماته الخاصة بتوفير السلعة سواء بإنتاجها أو بشرائها من السوق المحلية أو استيرادها من الخارج ، ويكون الثمن في مقابل عقد ملزم للبائع بتوفير كميات السلعة المتفق عليها في الزمان والمكان المحددين ، ويعد السلم الأداة الاستثمارية الأوسع انتشارا في تمويل الإنتاج الزراعي ، حيث يوفر للمنتجين التمويل اللازم لعمليات الإنتاج ومدخلات الإنتاج ، على أن يتم السداد للبنك الإسلامي بتسليمه كميات من المحصول في موسم الحصاد ، ويستفيد البنك من شراء السلعة عن طريق السلم في حالة ارتفاع الأسعار في موسم الحصاد عن السعر المدفوع في السلم ، كما يواجه مخاطر انخفاض الأسعار ، ويمكن للبنك الإسلامي تأمين مخاطر انخفاض الأسعار بالدخول في عقد سلم موازي ، يبيع بموجبه كميات السلعة المنصوص عليها في العقد الأول لطرف ثالث ويستلم الثمن حاضرا على أن يكون الثمن في السلم الموازي أعلى من الثمن المدفوع في العقد الأول .

الاستصناع

وفيه يتم التعاقد بين المشتري والصانع ، كما أوضحنا ويشترط في الاستصناع العمل من البائع ، ويطلق عليه الصانع ، بينما يسمى المشتري المستصنع ، وينص العقد على سداد الثمن عاجلا أو مؤجلا ، وقد يستخدم البنك عقود الاستصناع مع شركات المقاولات ، عند رغبته في الاستثمار في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الحكومية كالإسكان الشعبي ، وتشييد الطرق السريعة والجسور ، وتحقيق العائد من إدارة تشغيلها لفترة يتفق عليها في العقد ، بواسطة شركات خاصة بعقود للشراكة

2 - المشاركة

يدخل البنك في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح واقتسامه ، وعادة ما تكون المسؤولية تضامنية بين البنك والطرف الثاني المشارك في المشروع ، فيقتسمان الربح أو يتحملان الخسارة ، بما يتناسب وحصة طرف في رأس المال ، ويحق للبنك الإسلامي كشريك أساسي أن يشارك في إدارة المشروع عن طريق عضويته في مجلس الإدارة ، وهناك ثلاثة أشكال من عقود المشاركة تضم :

- المشاركة بالمال : وفيه يساهم الشريك بالمال نقدا حاضرا ، أو بأصول مادية كالأرض والآلات والمعدات .
- المشاركة التزاما بالذمة : وفي هذا العقد تكون مشاركة كل طرف التزام يؤديه وهو في ذمته إلى حين أدائه .
- المشاركة بالعمل : حيث يشارك طرف برأس المال (البنك) والطرف الآخر (العميل) بجهده وخبرته ، ويعرف هذا الشكل من المشاركة بالمضاربة ، ونظرا لأهميتها وانتشارها الواسع ، نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل

3 – المضاربة :

في المضاربة يتم التعاقد بين البنك الإسلامي كممول ، ويسمى رب المال ، وطرف آخر من أرباب الأعمال أصحاب الدراية والخبرة ، ويطلق عليه المضارب ، على أن يقوم الطرف الأول بتقديم رأس المال للطرف الثاني الذي يقوم بإدارة استثمار أموال المضاربة في أحد المجالات التجارية أو الصناعية والتجارية رأي البعض ، وقد تكون المضاربة مقيدة فيحدد العقد نوع النشاط أو مكانه وغيره من القيود ، أو تكون مضاربة غير مقيدة ، أي تترك للمضارب فيها الحرية التامة في كيفية استثمار مال المضاربة ، ويقتسم الطرفان الربح الناتج عن المضاربة بينهما بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقا ، كما يسمح عقد المضاربة للبنك بالمشاركة في إدارة أعمال المضاربة على أن يحصل على نسبة أعلى من الربح تعويضا له عن العمل الذي بذله .

أما في حالة الخسارة فيتحمل كل طرف خسارة ما قدمه للمساهمة في المضاربة ، فيخسر البنك الأموال التي قدمها ، ويخسر عامل المضاربة ما تحمله من تكاليف لإدارة مشروع المضاربة .

فالبنك الإسلامي في حالة المضاربة يتحمل مخاطر خسارة أمواله التي ساهم بها في المضاربة كاملة إذا كانت هذه الأموال من موارده الذاتية (رأس المال والاحتياطيات والمخصصات والأرباح غير الموزعة) ، وهي حالة نادرة ربما تحدث عند بداية أعمال بنك حديث التأسيس .

أما إذا كانت هذه الأموال من مصادر خارجية من حسابات الودائع أو من إيرادات بيع شهادات استثمارية للبنوك الأخرى أو للبنك المركزي فإن البنك الإسلامي لا يتحمل مخاطر هذه الخسائر ويتحملها المودعين أو حملة شهادات الاستثمار من بنوك تجارية أو البنك المركزي ، وتقتصر خسائر البنك في هذه الحالة على نصيب هذه المضاربة الخاسرة من التكاليف الإدارية للبنك .

أسئلة الكتاب :

1 - تعتبر البنوك الإسلامية بديلا منافسا للبنوك التقليدية ، فهي :

أ - توفير خيارا للمعاملات المصرفية ينسجم وأحكام الشريعة .

ب - تعطي عوائد مجزية بالمقارنة بالبنوك التقليدية .

ج - أصبحت واسعة الانتشار في العواصم الإسلامية وغير الإسلامية .

د - جميع ما تقدم .

2 - من أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للبنك الإسلامي ما يلي :

أ - الودائع الاستثمارية .

ب - رأس المال واحتياطيات رأس المال .

ج - الودائع التجارية .

د - أموال الزكاة والأمانات .

3 - أنسب العقود الإسلامية لتمويل الإنتاج الزراعي هي عقود :

أ - المضاربة .

ب - المرابحة .

ج - السلم .

د - الاستصناع .

4 - أنسب العقود الإسلامية لتمويل الواردات هي :

أ - المضاربة .

ب - المرابحة .

ج - السلم .

د - الاستصناع .

5 - من أهم الموارد الخارجية للبنك الإسلامي ما يلي :

أ - الودائع الاستثمارية .

ب - رأس المال .

ج - احتياطات رأس المال .

د - جميع ما تقدم .

6 - يقصد بالاتجاه المتاجرة في :

أ - العملة .

ب - السلع .

ج - الخدمات .

د - الأسهم .

7 - يضم البيع المطلق :

أ - بيع المساومة .

ب - بيع الحطيطة .

ج - بيع التولية .

د - جميع ما سبق .

8 – يشمل بيع الثمن بالعين :

أ – بيع السلم الذي يشترط السداد الآجل .

ب – بيع السلم الذي يشترط السداد عند التعاقد .

ج – بيع الاستصناع الذي يجوز فيه تأجيل السداد .

د – الإجابتان (ب) و (ج) كلاهما صحيحة .

9 – السلم هو :

أ – عقد بين البنك والمنتج لشراء الإنتاج بسداد الثمن حاضرا وتسليم مؤجل .

ب – عقد بين البنك والمنتج لشراء الإنتاج بثمن آجل وتسليم حاضر .

ج – عقد شراء سلعة وبيعها للآمر بالشراء .

د – عقد استثمار ، البنك فيه رب المال والمضارب هو المستثمر .

10 المخاطر التي يتحمل البنك الإسلامي في عقود المرابحة هي :

أ – مخاطر انخفاض سعر السلعة قبل التعاقد .

ب – المخاطر المادية (السرقة أو التلف)

ج – مخاطر عدم الالتزام الآمر بالشراء بوعده .

د – جميع ما سبق .

تمت

الفصل السابع
المحاضرة الحادية عشر
البنوك المركزية

مقدمة :

- تعتبر البنوك المركزية حديثة المنشأ نسبيا ، فبإستثناء بنك انكلترا (Bank of England) الذي يتم تأسيسه كبنك خاصة في سنة 1694 وتم تأميمه في سنة 1946 ، والنظام الاحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve system) في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تأسس في سنة 1913 وباشر أعماله في سنة 1914 .
- إن معظم البنوك المركزية قد تم تأسيسها على نظام واسع بعد الحرب العالمية الأولى كبنوك خاصة في بداية الأمر ، ولكن زادت سيطرت الحكومات على هذه البنوك في عقد الثلاثينات من القرن العشرين بسبب الكساد الاقتصادي الكبير خلال الفترة 1929 – 1933 وشيوع الفكر الكينزي ، مما أدى في النهاية إلى تحويل معظم البنوك المركزية إلى بنوك مركزية حكومية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .
- أما في الأقطار النامية ، فقد تأسست البنوك المركزية بعد حصول هذه الأقطار على استقلالها السياسي بإعتبار البنك المركزي مؤسسة حكومية غير ربحية مخولة بإصدار العملة المحلية وإدارة النقد
- لقد أدت هذه التطورات الاقتصادية إلى زيادة أهمية البنك المركزي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية والاقتصادية ، مما تطلب تأسيس علاقة جديدة بين البنك المركزي والحكومة بما يضمن تحقيق درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في تحديد أولويات السياسة النقدية وتعريف آليات التنسيق بينها وبين السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المرغوبة من خلال الإدارة النقدية السليمة وضمان استمرارية السياسة النقدية بعيدا عن التغيرات السياسية وتعاقب الحكومات في السلطة التنفيذية .

تعريف البنك المركزي

هي الهيئة المسئولة عن متابعة النظام النقدي في الدولة ، ويندرج تحتها الكثير من المسؤوليات من المحافظة على استقرار الأسعار واستهداف التضخم ، ومتابعة مستويات النمو ، وإصدار العملة وإدارة الاحتياطيات ، وهو بنك للحكومة ، ويقوم بالمراقبة أيضا على البنوك التجارية والمؤسسات المالية (بعضها)

مسئوليات البنك المركزي :

1 – متابعة النظام النقدي .
2 – المحافظة على استقرار الأسعار .
3 – متابعة مستويات النمو .
4 – استهداف التضخم .
5 – إصدار العملة .
6 – إدارة الاحتياطيات من العملاء وغيرها .
7 – المراقبة على البنوك التجارية وبعض المؤسسات المالية .

وظائف البنك المركزي

تتمثل وظائف البنك المركزي فيما يلي :

1 - بنك الحكومة .
2 - إصدار العملة الوطنية .
3 - بنك البنوك .
4 - إدارة عرض النقد .
5 - ضبط عمل المؤسسات .

1 - بنك الحكومة

- يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية .
- يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية على المستويين المحلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات) وكوكيل عن الحكومة.
- يقوم البنك المركزي بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية ، وإليه تحال الإيرادات والضرائب والرسوم الحكومية من المدفوعات الأخرى لحساب الحكومة .
- يعتبر البنك المركزي المستشار الاقتصادي للحكومة ، فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة ، والسياسة النقدية بوجه خاص .
- يعتبر البنك المركزي المسئول عن إدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية وغيرها .

2 - إصدار العملة الوطنية

- يعتبر البنك المركزي السلطة الوحيدة المخولة قانونا بإصدار النقود الورقية والمعدنية
- تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى .
- به تناط مسؤولية المحافظ على استقرار صرف العملة ، والجدير بالذكر أن إصدار العملة لا يقتصر على طباعتها وسكها .

3 - بنك البنوك

- لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد ، وإنما يقتصر تعامله مع البنوك التجارية ، لذا يطلق عليه بنك البنوك . وذلك لأسباب ثلاثة هي :

أولا : يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية .

ثانيا : يعد الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية في أوقات الطوارئ .

ثالثا : يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية ، أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ بها ، وذلك عن طريق عملية التحويل من حساب البنك مدين إلى حساب البنك دائن ، ويستطيع البنك المركزي من خلال هذه الوظيفة متابعة ضبط السيولة المتوفرة للبنوك التجارية بصورة مستمرة حسب قيمة الأصول التي تحتفظ بها .

4 - إدارة عرض النقد

- يعتبر التحكم في عرض النقد في الاقتصاد الوطني من أهم مهام البنك المركزي .
- يتم التحكم في عرض النقود من خلال الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية ، بما ينسجم وأولويات السياسة النقدية للدولة .
- من أهم أهداف الرقابة على الائتمان هو تقليل الآثار السلبية للدورات الاقتصادية على مستوى التوظف ، وزيادة معدل النمو الاقتصادي ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- يستطيع البنك المركزي السيطرة على نمو عرض النقد من خلال أدوات السياسة النقدية التي تحدثنا عنها في السابق ، وفي مقدمة هذه الأدوات تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي ، التي يجب على البنوك التجارية المحافظة عليها ، وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة .

5 - ضبط عمل المؤسسات

يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل البنوك والمؤسسات المالية وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية :

أولا : حماية الأموال من العامة ، وخاصة الودائع الشخصية ، وذلك لتدعيم ثقة الجمهور في النظام المالي .

ثانيا : توفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية

ثالثا : تنظيم عملية خلق النقود ، باعتبارها من أهم معالم النظم النقدية .

رابعا : تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل المؤسسات المالية ، مثل صغار المزارعين ، وصغار المستثمرين ، والراغبين في شراء المساكن لأول مرة وغيرهم .

خامسا : إدارة إصدار أدوات الدين العام ، كأذونات الخزانة والسندات الحكومية .

أهمية تطبيق الضوابط

من أهم مزايا الضوابط هي أنها تسهم في زيادة ثقة الجمهور في القطاع المصرفي الذي يلتزم بتطبيق هذه الضوابط ، كذلك تلزم قوانين الإفصاح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بالكشف عن جميع المعلومات المحاسبية المتعلقة بالخدمات التي تقدمها لعملائها ، وتحسين مستوى الأداء .

عيوب تطبيق الضوابط

يعتقد البعض أن إلزام المؤسسات المالية بالتقيد بالضوابط التي تفرضها السلطات النقدية من شأنها زيادة التكلفة على هذه المؤسسات ، وكذلك تقليل المنافسة بالمقارنة مع المؤسسات غير المشمولة بهذه الضوابط ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الضوابط والقيود المفروضة على المؤسسات لا تشجع هذه المؤسسات على الإنفاق في مجال البحث والتطوير لتقديم خدمات جديدة للجمهور .

التأمين على الودائع

تم إنشاء أول مؤسسة فدرالية لتأمين الودائع في الولايات المتحدة في سنة 1934 بعد حدوث أسوأ سلسلة من الإفلاسات شهدتها البنوك في التاريخ الأمريكي ، وذلك بإنشاء صناديق التأمين على الودائع من أجل تحقيق هدفين هما :

أولا : حماية مدخرات صغار المودعين .

ثانيا : تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي من خلال الحد من الأزمات المصرفية الناتجة عن اندفاع المودعين بسحب ودائعهم من البنوك التجارية ، وبالتالي التسبب في حدوث نقص خطير في السيولة .

تمت

الفصل السابع
المحاضرة الثانية عشر
البنوك المركزية

ميزانية البنك المركزي

- يعتبر البنك المركزي هو المحرك الأساسي لآلية النظام النقدي ، وذلك بحكم الوظائف التي يقوم بها ، وفي مقدمتها إصدار العملة الوطنية وتنظيم النقد و إدارة الائتمان .
- ولنفهم هذه الآلية يجب أولا التعرف على ميزانية البنك المركزي التي تعكس مبدأ القيد المحاسبي المزدوج بما يحتم تساوي جانب الموجودات (الأصول) مع جانب المطلوبات (الخصوم) زائدا حساب رأس المال أي أن :

مجموع الأصول = مجموع الخصوم + حقوق الملكية

Total Assets = Total Liabilities + Equity

ويوضح الجدول التالي موجزا مبسطا وافتراضي لميزانية البنك المركزي التي تبين مصادر أمواله وأوجه استخدام هذه المصادر ، وهي تختلف عن ميزانية أي بنك تجاري من حيث مكوناتها التي تشمل على الموجودات (الأصول أو الاستخدامات) والمطلوبات (الخصوم أو المصادر)

الموجودات (الأصول)	المطلوبات (الخصوم)
1. الموجودات الأجنبية .	1. الاحتياطات النقدية :
2. حقوق على الحكومة .	▪ عملة في التداول .
3. حقوق على البنوك التجارية	▪ ودائع البنوك التجارية .
4. حقوق على المؤسسات التجارية الأخرى .	▪ ودائع المؤسسات المالية الأخرى .
5. موجودات أخرى .	2. الودائع الحكومية
	3. المطلوبات الأجنبية .
	4. حسابات رأس المال .
	5. مطلوبات أخرى .
المجموع	المجموع

والاختلاف الأساسي بين ميزانية البنك المركزي وميزانية أي بنك تجاري ، أو أي مؤسسة مالية أخرى يتمثل في المكونات الرئيسية لكل من الموجودات والمطلوبات ، وخاصة فيما يتعلق بالاحتياطيات النقدية وأثرها على عرض النقود والسيولة المحلية ، بالإضافة إلى مستحقات البنك المركزي على الحكومة بحكم كونه وكيلها المالي .

البنك المركزي وسلامة النظام المصرفي

تعتبر الأزمات المالية وما يتبعها من انهيارات في البنوك من أهم المشاكل التي تهدد استقرار النظام المصرفي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وقد زادت خطورة هذه الأزمات في الفترة الأخيرة ، حيث تحولت إلى ظواهر مالية متكررة الحدوث ، كما زادت أحجام الخسائر المرتبطة بها إلى حد يفوق تصور المراقبين حول العالم .

الاختيار السيئ

يحدث الاختيار السيئ (Adverse Selection) عندما يقع الاختيار على المشروعات أو العملاء الأكثر عرضة للفشل والخسارة وعدم القدرة على السداد ، أي المقترضين ذوي المخاطر العالية ، فالبنك يتلقى طلبات للتمويل من مستثمرين لديهم مشروعات مدروسة يتوقعون منها عائدا مجزيا وتنطوي على مخاطر عادية ، كما يتلقون طلبات من مستثمرين آخرين غير متيقنين من جدوى مشروعاتهم التي يرغبون في تمويلها أو تنطوي مشروعاتهم على درجة عالية من المخاطر .

المغامرة ألا أخلاقية

تحدث مشكلة المغامرة ألا أخلاقية (Moral Hazard) نتيجة لعدم التكافؤ المعلوماتي حول مستقبل سلوك أطراف التعاقد ، حيث يتمكن أحد الطرفين من تحميل الطرف الآخر بتكاليف سلوكه غير الأمين أو المخالف لما تم الاتفاق عليه في العقد ، وتحدث هذه المشكلة بعدم إبرام العقد ، حيث يواجه البنك مخاطر إقدام المستثمر على استخدام القرض في أنشطة ذات مخاطر عالية غير المتفق عليها في العقد والتي تحددت على أساسها المخاطر المرتبطة بها سعر الفائدة .

أهم مسببات – معالم الأزمات المالية والمصرفية

1 - ارتفاع معدلات الفائدة .
2 - زيادة عدم التيقن .
3 - تدهور القيمة الصافية .
4 - انهيار سوق الأسهم .
5 - التدهور المفاجئ لسعر الصرف .

إن ظهور بوادر الأزمة المالية في بعض البنوك يؤدي إلى تسارع المودعين إلى سحب أموالهم من البنوك ، ولا تقتصر عمليات السحب في هذه الحالة على البنوك التي تعاني من العسر المالي بل تتعدى ذلك بمرور الوقت لتعمم جميع البنوك ، وذلك بسبب عدم قدرة المودعين الحصول على المعلومات الصحيحة التي تمكنهم من التمييز بين البنوك المتعسرة وغير المتعسرة .

إجراءات تنظيم العمل المصرفي

رأينا كيف يؤثر عدم التكافؤ المعلوماتي من خلال كل من الاختيار السيئ والمجازفة ألا أخلاقية إلى تدني كفاءة النظام المصرفي ، ومنه توجب معرفة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي تنظيم العمل المصرفي التي تهدف في النهاية إلى تأمين سلامة النظام المصرفي أو رفع كفاءة أداءه ، من خلال إيجاد الحلول لمشكلتي الاختيار السيئ والمجازفة ألا أخلاقية .

أولا : الشبكة الحكومية للسلامة : وفيها :
1 - تأمين الودائع .
2 - الدعم المالي .
ثانيا : ضوابط على الأصول ورأسمال .
ثالثا : الترخيص والملاءة .
رابعا : متطلبات الإفصاح .
خامسا : الإجراءات الفورية للتصحيح .

استقلالية البنك المركزي

أدت التطورات الاقتصادية العالمية في النصف الأول من القرن العشرين التي أشرنا إليها سابقا ، والظروف الاقتصادية السائدة في الأقطار المختلفة ولاسيما في الأقطار النامية التي مازالت معظمها تعاني من تخلف أنظمتها المصرفية والنقدية ، إلى تنامي الدور الحكومي في تحديد اتجاهات السياسة .

فبرزت الحاجة إلى ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وذلك بسبب الطبيعة المعقدة للمشكلات النقدية المتشابكة التي يواجهها أي قطر في الوقت الحاضر في بيئة اقتصادية متغيرة .

لذلك فمن الواجب أن تعتمد العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي على التنسيق المتبادل بين سياستيها المالية والنقدية ، وهو شرط ضروري لإدارة الشئون المالية والنقدية للدولة على أسس سليمة وبعبارة أخرى ، فإن الاستقلالية التامة للبنك المركزي عن الحكومة ربما كانت مسألة غير واقعية ، كما أن إلحاق البنك المركزي بوزارة المالية من شانه حرمان البنك من ممارسة دوره المهم في توجيه النظام النقدي والائتماني للاقتصاد القومي بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

أسئلة الكتاب :

1 – الجهة المسئولة عن تحديد معدل الخصم هي :

أ – وزارة المالية .

ب – البنك المركزي .

ج – رئيس الدولة .

د – لا شيء مما تقدم .

2 – التقلبات السياسية هي من_____الأسباب أهمية التي تدعو إلى منح البنك المركزي استقلالية أكبر .

أ – أقل .

ب – أكثر .

ج – أقل وأكثر .

د – لا شيء مما تقدم .

3 – إذا قرر البنك المركزي إضافة احتياطيات جديدة في النظام المصرفي فلا بد أن يقوم بـ :

أ – بيع السندات الحكومية .

ب – شراء السندات الحكومية .

ج – زيادة معدل الخصم .

د – زيادة معدل الاحتياطي القانوني .

4 – يؤدي تخفيض معدل الاحتياطي القانوني إلى :

أ – انخفاض المضاعف النقدي .

ب – ارتفاع المضاعف النقدي .

ج – انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح قروض .

د – ليس أي مما تقدم .

5 – يشار إلى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير لأنه :

أ – يقدم القروض إلى البنوك بأقل نسبة فائدة .

ب – يقدم القروض إلى الأفراد بأقل نسبة فائدة .

ج – يقدم القروض إلى البنوك التي تعاني من قلة السيولة .

د – يقوم بالإشراف على البنوك .

6 – يؤدي نظام التأمين على الودائع إلى :

أ – تشجيع مدراء البنوك لتقديم القروض التي تتسم بزيادة درجة المخاطرة .

ب – تحفيز البنوك لتكون أكثر حرصا في تقديم القروض بتفادي القروض الخطرة .

ج – تشجيع الأفراد على الاحتفاظ بودائعهم في أي بنك بغض النظر عن المركز المالي للبنك .

د – (أ) و (ب)

7 – يؤدي شراء السندات الحكومية من قبل البنك المركزي إلى :

أ – زيادة كمية النقود .

ب – زيادة معدل الخصم .

ج – زيادة معدل الاحتياطي .

د – انخفاض كمية النقود .

8 – تؤدي زيادة كمية النقود إلى :

أ – ارتفاع سعر الفائدة .

ب – بقاء سعر الفائدة بدون تغيير .

ج – انخفاض سعر الفائدة .

د – ليس أيا مما تقدم .

9 – من أجل إزالة الفجوة التضخمية ، يقوم البنك المركزي بـ_____ كمية النقود مما يؤدي إلى_____الطلب الكلي .

أ – زيادة ، زيادة .

ب – زيادة ، تخفيض .

ج – تخفيض ، زيادة .

د – تخفيض ، تخفيض .

10 إذا قرر البنك المركزي زيادة سعر الفائدة ، فسيؤدي هذا إلى :

أ – انخفاض الاستثمار والاستهلاك .

ب – ارتفاع سعر صرف العملة المحلية وانخفاض صافي الصادرات .

ج – زيادة الاستثمار والاستهلاك .

د – (أ) و (ب)

تمت

الفصل الثامن
المحاضرة الثالثة عشر
النقود والبنوك في المعاملات الدولية

أولا : النقود الدولية

مقدمة

في التعامل الدولي لابد في النهاية من تحويل عملة أحد الدولتين طرفي التعامل إلى عملة الدولة الأخرى ، فالمصدرون في أي بلد قد يقبلون بعملة البلد المستورد ، لكنهم يحتاجون في النهاية إلى تحويلها إلى عملتهم المحلية لأجل أن تدخل التداول محليا .

يتم التحويل من عملة إلى أخرى عادة عن طريق البنوك التجارية المنتشرة في عواصم الدول .

1 - تقدم معظم البنوك خدمة تبديل العملة مباشرة .
2 - توزع البنوك الأرصدة النقدية المتاحة لها على محافظ للاستثمار تضم ودائع بالعملات الأجنبية ، لتحقيق العائد عليها من خلال الفروق السعرية بين سعر الشراء وسعر البيع ، أو من خلال المضاربة ، حيث تشتري العملة الأجنبية في الأسواق المحلية أو العالمية لتبيعها مرة ثانية لعملائها محليا أو في أسواق الصرف العالمية ، عندما ترتفع أسعارها .

أسواق الصرف

تعرف أسواق الصرف على أنها أسواق يتم فيها التبادل في العملات المتداولة عالميا ، وليس لسوق الصرف العالمي من وجود كياني أو زماني محدد ، وإنما يتحقق وجوده بتعامل مجموعة من البنوك في شراء وبيع العملات يوميا على مدار ساعات الليل والنهار . ويتسع نطاق هذه المعاملات ليشمل جميع أرجاء العالم .

بفضل توفر التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات وتتحقق المنافسة التامة في هذا السوق نسبة لوجود الأعداد الكبيرة من المشاركين فيها وعدم قدرة أي مشارك بمفرده على التأثير على الأسعار ، وكذلك حرية الدخول إلى السوق والخروج منها دون قيود أو تكلفة مانعة ، كما أن المعلومات متوفرة باستمرار لجميع المشاركين بفضل تطور وسائل الاتصالات الحديثة بما لا يدع مجالات لأي تباينات في أسعار صرف العملة الواحدة بين العواصم الكبيرة في العالم .

أهم الأطراف المشاركة في سوق الصرف الأجنبي

تتمثل الأطراف المشاركة في سوق الصرف الأجنبي فيما يلي :

1 - البنوك التجارية لمختلف الدول نائبة عن عملائها من المستوردين والمصدرين ، والراغبين في الدراسة أو السياحة أو العلاج وغيره من الخدمات بالخارج .
2 - البنوك المركزية للدول بغرض استثمار احتياطاتها النقدية من العملات الأجنبية ، أو قيامها بعمليات لشراء وبيع العملات الأجنبية في بعض الحالات بهدف حماية عملتها أو المحافظة على استقرار سعر صرفها بالعملات الأخرى .
3 - المضاربون أفرادا ومؤسسات ، الذين يشترون العملات أو ينقلون أرصدتهم من عملة إلى أخرى بغية تحقيق الأرباح من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع .

محددات الطلب على العملة :

الطلب على العملة الأجنبية طلب مشتق من طلب الأفراد على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية ، والطلب على أي سلعة يعتمد على الدخل وسعر السلعة وسعر السلعة البديلة والتوقعات والأذواق ، وبدائل الواردات من السلع والأصول المالية ، هي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات والأصول المالية المعروضة محليا .

ويمكن صياغة دالة الطلب على العملات الأجنبية كالآتي :

$$D_{¥} = f\left(P_{¥}, P^{Y/W}, i^{Y/W}, RGDP^{W} \ldots\ldots \right)$$

$D_{¥}$ الكمية المطلوبة من الين الياباني

$P_{¥}$ سعر صرف الين في الأسواق العالمية .

$P^{Y/W}$ متوسط أسعار السلع والخدمات اليابانية بالنسبة لأسعارها العالمية .

$i^{Y/W}$ متوسط سعر الفائدة على الأصول المالية اليابانية بالنسبة للأجنبية .

$RGDP^{W}$ الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول الأخرى

والعلاقة بين سعر صرف الين والكمية المطلوبة عالميا منه علاقة عكسية ، فكلما انخفض سعر الين كانت الصادرات اليابانية أقل سعرا بالعملات الأجنبية ، وبالتالي يزيد طلب العالم على السلع والخدمات اليابانية ، وتزيد الكمية المطلوبة من الين الياباني ، وإذا ارتفع سعر صرف الين ، ترتفع أسعار السلع والخدمات اليابانية مقومة بالعملات الأجنبية مما يقلل من الطلب عليها ، وبالتالي تقل الكمية المطلوبة من الين الياباني في الأسواق العالمية .

عوامل أخرى محددة للطلب على العملة

ومن أهم العوامل الأخرى المؤثرة في سعر صرف الين الياباني على سبيل المثال ، مستوى الأسعار النسبية ، أي الأسعار في اليابان بالنسبة للأسعار العالمية للسلع والخدمات ، وكذلك مستوى أسعار الفائدة النسبة ، أي سعر الفائدة في اليابان بالنسبة لما هي عليه في باقي دول العالم ، بالإضافة إلى مستوى الدخل المحلي الحقيقي في دول العالم .

آليات تحديد سعر الصرف

إذا واصلنا حديثنا عن الين الياباني ، نجد أن الطلب على الين في أسواق الصرف العالمية يمثله منحنى طلب ذو انحدار سالب ، لأن طلب العالم على السلع والخدمات اليابانية يزداد كلما انخفض سعر صرف الين ، فتزيد بذلك الكمية المطلوبة من الين ، ويمثل عرض الين منحنى عرض ذو انحدار موجب لأن اليابانيون يعرضون عملتهم للبيع من أجل استيراد السلع الأجنبية .

أ - تحديد سعر الصرف بقوى السوق

تعد سوق الصرف العالمي ، كما أشرنا مسبقا سوقا للمنافسة التامة ، حيث العدد الكبير من المتعاملين ، وتجانس السلع المتداولة ، وحرية الخروج والدخول ، وتوفر المعلومات بذات القدر للمتعاملين في سوق الصرف ، تحت هذه الظروف تتحدد أسعار صرف العملات المتداولة عالميا بتفاعل قوى العرض والطلب ، تماما كما تتحدد أسعار السلع المختلفة تحت ظروف المنافسة .

ب - تحديد سعر الصرف بتدخل البنك المركزي

وعلاوة على ذلك ، نجد أن حركة أسعار الصرف محكومة أيضا بالنظام النقدي العالمي السائد ، وماتمليه الاتفاقيات الدولية من تثبيت أو تعويم لأسعار صرف العملات ، من خلال الدور الذي تقوم به البنوك المركزية من أجل التحكم في أسعار صرف عملات بلدانها ، وعادة ما تلجأ البنوك المركزية إلى طريقتين للتحكم في سعر الصرف هما :

1 - التدخل المباشر .

2 - التدخل غير المباشر .

ثانيا : البنوك الدولية

مقدمة

يقصد بالبنوك الدولية (International Banks) أو البنوك متعددة الجنسية (Nulti National Banks) تلك البنوك التي لها شبكة من الفروع في الأقطار الأجنبية وتتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية .

دور البنوك الدولية في التجارة العالمية .

توسع دور البنوك الدولية في تمويل التجارة العالمية وعمليات الإقراض والاقتراض الدولي الحكومي والخاص والاستثمار المالي ، حيث ساعد على ذلك صدور العديد من القوانين في كثير من الأقطار ، وخاصة فيما يتعلق بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ، التي كان من شانها تطوير الأسواق المالية والنقدية في هذه الأقطار ، ومن ثم انعكس هذا التطور على الصعيد الدولي .

أنواع البنوك الدولية

لقد أدى التطور الكبير للبنوك الدولية في الاقتصاد الدولي إلى زيادة حدة المنافسة ليس بين البنوك المحلية فحسب ، بل كذلك بينها وبين البنوك الدولية ، حيث أصبح لعملاء البنوك الخيار في التعامل المصرفي محليا وخارجيا وذلك سعيا وراء الخدمات المصرفية المتقدمة وتنوعها التي تقدمها البنوك لعملائها بفضل التقدم التقني والضغوط التنافسية فيما بينها من أجل زيادة حصة كل منها في الأسواق المحلية والخارجية ، أو المحافظة على هذه الحصة على الأقل .

1 - البنوك المراسلة

تعتبر البنوك المراسلة (Correspondent Banks) من أقدم أنواع البنوك ، وتشمل الخدمات التي تقدمها هذه البنوك على الاعتمادات المستندية والحوالات ، واستلام وتسليم الأموال ، وتنفيذ عمليات الاستثمار الأجنبي وغيرها ، هذا بالإضافة إلى العديد م الخدمات المالية الدولية الأخرى التي تقدمها هذه البنوك إلى عملائها .

2 - مكاتب التمثيل

لم كانت البنوك الدولية تعير اهتماما كبيرا لمسألة رصانة ومرونة وضعها المالي ، فإن عددا كبيرا منها قد سعي إلى تبني ترتيبات تضمن كفاءة عملياتها وذلك بإنشاء ما يسمى بمكاتب التمثيل (Representative Offices) التي ليس لها صلاحيات واسعة ، حيث أنها لا تتمكن من قبول الودائع ، أو تقديم القروض ، أو قبول الحوالات وتحويل الأموال ، إلا أن الغرض من الرئيسي من إنشائها هو لتوفير العمليات عن الفرص الاستثمارية المتاحة في تلك الدول ومحاولة استقطاب رجال الأعمال والشركات في تلك الدول للتعامل مع البنوك التي تتبع لها هذه المكاتب .

3 - بنوك الأفشور

هناك بعض البنوك التي لا تتعامل مع الاقتصاد المحلي في القطر الذي تتواجد فيه ، حيث تنحصر أعمالها في عمليات التمويل الدولي ، ويطلق على هذه البنوك ببنوك الأفشور (Offshore Banks) حيث تستفيد هذه البنوك من إمكانية القيام بالاتصالات الفورية مع الأسواق النقدية الدولية بأوقاتها الزمنية المتباينة ، إضافة إلى مزايا انخفاض نسب الضرائب ، أو عدم وجودها في الأقطار التي تتواجد فيها هذه البنوك .

4 - فروع البنوك الأجنبية

قامت البنوك في الأقطار المتقدمة بتأسيس ما يسمى بالبنوك الأجنبية التابعة (Foreign Subsidiary Banks) وتكون هذه البنوك مملوكة بصورة كلية أو جزئية من قبل البنك الرئيس (Parent Bank) وتتمتع هذه البنوك بميزة مهمة أنها تظهر أمام عملائها في الدول المضيفة بصفة محلية (Local Identity) حيث تكون عادة الإدارة محلية ولها القدرة على جذب العملاء المحليين بحكم إمكاناتها المتقدمة وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفية .

أسئلة الكتابة :

1 – لقد ثبت من التجربة العملية بعد الكساد الاقتصادي :

أ – أن النظام النقدي الورقي أفضل من قاعدة الذهب .

ب – أن قاعدة الذهب أفضل من النظام النقدي الورقي .

ج – ضرورة إصلاح النظام النقدي العالمي .

د – (أ) و (ب)

2 – استنادا إلى اتفاقية بريتون وودز :

أ – تلتزم كل دورة بتحديد سعر صرف عملتها بالدولار .

ب – ضرورة تدخل الحكومات في سوق الصرف العالمي لمنع التقلبات في أسعار صرف عملاتها بأكثر من 1٪ من أسعارها الرسمية .

ج – التزمت الولايات المتحدة بمبادلة الدولار بالذهب عن سعر محدد .

د – كل ما تقدم .

3 – تخلت الولايات المتحدة عن التزامها بصرف الدولار بالذهب في سنة :

أ – 1971 م

ب – 1943 م

ج – 1973 م

د – 2000 م

4 – بدأ العمل بنظام تعويم أسعار الصرف :

أ – بعد أن قررت الولايات المتحدة تخفيض سعر الدولار في سنة 1971 م .

ب – في سنة 1973 م .

ج – في سنة 1990 م .

د – ليس أي مما تقدم .

5 – الطلب على العملة الأجنبية :

أ – هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات الأجنبية .

ب – يعتمد على الإنتاج المحلي للبد المستورد .

ج – يعتمد على حجم السكان .

د – كل ما تقدم .

6 – تؤدي زيادة الطلب العالمي على السلع اليابانية إلى :

أ – انخفاض الطلب على الين الياباني .

ب – زيادة الطلب على الين الياباني .

ج – زيادة الطلب على الدولار الأمريكي .

د – (ب) و (ج) كلتاهما صحيحة .

7 – إذا انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدولار ، فمعنى هذا أن يؤدي إلى :

أ – ارتفاع معدل الفائدة على الدولار الأمريكي .

ب – انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو .

ج – ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل اليورو .

د – (أ) و (ج) كلتاهما صحيحة .

8 – يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار الكندي إلى :

أ – زيادة عدد السياح الأمريكان إلى كندا .

ب – انخفاض عدد السياح الأمريكان إلى كندا .

ج – زيادة عدد السياح الكنديين على أمريكا .

د – (ب) و (ج)

9 – يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي إلى :

أ – ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأمريكية بالعملات الأخرى .

ب – انخفاض أسعار السلع والخدمات الأمريكية بالعملات الأخرى .

ج – انخفاض سعر صرف الين الياباني .

د – (ب) و (ج)

10 يشار إلى اللايبورLIBOR باعتباره :

أ – سعر الإقراض بين البنوك .

ب – كمؤشر يستخدم لتحديد سعر القروض في المعاملات الدولية .

ج – أعلى سعر فائدة على ودائع الأجل .

د – (أ) و (ب)

11 يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي إلى :

أ – أسعار السلع الأمريكية ستنخفض بالنسبة للسلع الأوربية .

ب – أسعار السلع الأمريكية سترتفع بالنسبة للسلع الأوربية .

ج – أسعار صرف اليورو سيرتفع مقابل الدولار .

د – (أ) و (ج)

12 أدى الكساد العالمي الكبير في الفترة1929 م – 1933 م إلى

أ – تقليص عمليات البنوك الدولية .

ب – زيادة القيود على عمليات التحويل الخارجي .

ج – تطبيق نظام الحصص .

د – كل ما تقدم .

13 الهدف الرئيس من فتح مكاتب التمثيل للبنوك الدولية في الخارج هو :

أ – قبول الودائع .

ب – منح القروض .

ج – جمع المعلومات عن القروض الاستثمارية المتاحة في الخارج .

د – كل ما تقدم .

14 تحدث الأزمات المصرفية على المستويين المحلي والدولي بسبب :

أ – عدم التزام البنوك بتعليمات البنك المركزي .

ب – منح البنوك القروض بدون ضمانات كافية .

ج – تركيز البنوك في سياستها الإقراضية على الربحية على حساب خفض المخاطرة .

د – كل ما تقدم .

تمت

الفصل التاسع
المحاضرة الرابعة عشر
تقنية المعلومات والاتصالات في النقود

مقدمة

انعكست التطورات الحديثة في ثورة المعلومات والاتصال على أداء القطاع المالي بصفة عامة ، وعلى أداء القطاع المصرفي على وجه الخصوص ، فقط كانت البنوك التجارية سباقة في تبني التقنيات الحديثة عندما أدركت ما يمكن أن يترتب على ذلك من رفع لكفاءة أداء خدمات العملاء ، من حيث السرعة في إنجاز المعاملات ، وخفض في تكليف الأداء .

وانتشر استخدام التقنية الحديثة في العمل المصرفي بعد أصبح ميسورا للبنوك ملاحقة التغيرات في حسابات العملاء ، واستخدام قواعد البيانات للحصول على المعلومات الخاصة بالعملاء والاتصالات في سبعينات من القرن الماضي عندما ظهرت تقنية المدفوعات الإلكترونية ، المصاحبة لثورة التجارة والمعاملات المالية الإلكترونية .

ومازالت المؤسسات المالية ، وفي مقدمتها البنوك التجارية ، مهتمة بالاستثمار في تقنيات جديدة لتطوير خدماتها لمواجهة تحديات المنافسة الحادة في الأسواق العالمية والمحلية ، ولتلبية حاجات عملائها ، وتأمل هذه المؤسسات في أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى خفض في التكاليف وتحسين في كفاءة التشغيل ، لذلك فمن المتوقع استمرار البنوك والمؤسسات المالية في سباقها نحو اكتشاف تقنيات أحدث ، وأساليب وطرق أنفع لخدمة عملائها بصورة أفضل .

إذن ، هناك ثلاثة أسباب رئيسية تفسر اهتمام البنوك بالاستثمار في مجالات ترقية تقنياتها :

أولا : خفض التكاليف التشغيلية من خلال زيادة كفاءة الأعمال المكتبية ، وكذلك خفض احتمالات الخطأ الناتج عن إدخال بيانات وحسابات العملاء يدويا .

ثانيا : زيادة الفرص لتقديم منتجات وخدمات جديدة لعملائها الحاليين وجذب عملاء جدد .

ثالثا : أصبحت البنوك أكثر قدرة على تطوير وتنفيذ نظم متقدمة لإدارة المعلومات والمخاطر ، وذلك من خلال توفر طاقات تخزينية إلكترونية هائلة ، وقدرة تحليلية فائقة وأكثر كفاءة وفاعلية باستخدام البرمجيات الحديثة .

تأثير الاستثمار في التقنية الحديثة

من الصعب قياس تأثير الاستثمار في التقنية على زيادة الإنتاجية في الخدمات المصرفية بصورة دقيقة ، وذلك لأن جزء غير يسير من ثمار هذه الاستثمارات قد لا ينعكس على ربحية البنك بصورة مباشرة ، وإنما يجنيه عملاء البنك ، كتوفير راحة أكبر وسرعة أكبر وتوفير الجهد المبذول ، وخفض المخاطر ، من خلال تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية ، كالصراف الآلي والبطاقة الائتمانية (Credit card) ، والبطاقة الذكية التي تثبت جدواها وحقق الاستثمار فيها نتائج إيجابية .

تطور نظام المدفوعات بين البنوك

لقد كان استخدام الشيكات من أهم مظاهر تطور نظام المدفوعات الذي رافق تطور النظام المصرفي الحديث وأسهم في تحسين أدائه ، حيث يعتبر الشيك أداة دين قابلة للدفع عند الطلب ، لتسهيل عملية تسوية المدفوعات دون الحاجة لحمل كميات كبيرة من العملة الورقية أو المعدنية ، ويسهل استخدام الشيكات في تسوية المدفوعات المتقابلة وذلك بإلغاء الشيكات للأطراف المدينة والدائنة دون الحاجة لتحريك النقود من مكان إلى آخر .

إن التقدم في تقنية الاتصالات قليلة التكلفة قد مهد الطريق لدخول صناعة الخدمات المصرفية مرحلة جديدة من التطور في نظام المدفوعات ، وذلك بظهور النقود الإلكترونية (Electronic Money) والتي تأخذ أشكالا عدة .

المخاطر في نظام المدفوعات

لا يخلو أي نظام للمدفوعات من بعض المخاطر ، ففي الماضي القريب كانت النقود الورقية والمعدنية تنقل بواسطة الشاحنات الكبيرة أو القطارات من بنك في مدينة معينة إلى بنك آخر في مدينة أخرى ، ولا شك أن هذا الأسلوب في نقل الأموال كان يواجه مشكلة تعرضه للنهب المسلح ، الذي كان يمثل في ذلك الوقت الشكل الغالب لما يسمى بمخاطرة نظام المدفوعات (Payments System Risk)

أ - مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة (Liquidity Risk) من احتمال تأخر أو عدم سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها ، مما قد يتسبب في تعريض سيولة البنك للإرباك ، إلى أن يتم وصول الأموال مستحقة الدفع في وقت لاحق .
ويمثل نظام تسوية المدفوعات بين البنوك والأنظمة الأخرى التي تعتمد على أنظمة الاتصالات الإلكترونية الحل المثالي لمعالجة مخاطر السيولة التي كانت تخضع في الماضي إلى سوء الأحوال الجوية وتعرض المركبات والقطارات التي كانت تنقل الأموال من مدينة لأخرى للسرقة وحوادث الطرق .

ب - مخاطر الائتمان

تتم تسوية العديد من المبادلات بواسطة الائتمان (بالقروض) ، فمثلا ، إذا قمت بطلب شراء سلعة معينة من إحدى الشركات بواسطة البريد ، وذلك بإرسال شيك بقيمة السلعة لحساب الشركة المعينة ، فإنك في الواقع قد منحت ائتمانا لتلك الشركة إلى حين استلامك للسلعة التي طلبتها ، إلا أن هذا النوع من الائتمان قد يتسبب في خلق مخاطر معينة لأحد طرفي المبادلة ، يطلق عليها مخاطر الائتمان (Credit Risk)

ويصنف الاقتصاديون هذه المخاطر إلى نوعين :

- مخاطر سوقية (Market Risks)ناتجة عن عدم سداد الدين بسبب إفلاس المدين .
- مخاطر تسليم السلعة (Delivery Risks) الناتجة عن عدم وصول السلعة إلى المشتري في الزمان والمكان المحدد في عقد الشراء .

ج - مخاطر نظام المدفوعات

ترتبط المؤسسات المالية ببعضها البعض بشبكة اتصالات إلكترونية تمكنها من تسوية المدفوعات فيما بينها ، من خلال ما يطلق عليه (**المقاصة الإلكترونية**)
وبالتالي فإن إلحاق الضرر بمصداقية نظام المدفوعات ومن ثم حدوث مشكلة سيولة لبعض البنوك وربما خسائر للبعض الآخر ، لذلك فإن هناك ما يبرر ضرورة وجود البنك المركزي لمساعدة البنوك التجارية والحيلولة دون حدوث مثل هذه المشكلات التي قد تهز الثقة في النظام المصرفي ككل ، وذلك من خلال ممارسة دوره المهم كملاذ أخير للإقراض (Lender Of Last Resort) لإنقاذ المؤسسات المصرفية التي قد تعترض لمشكلة السيولة .

عمليات غرفة المقاصة

غرفة المقاصة (Clearing House) هي عبارة عن اتحاد للبنوك وظيفته الأساسية هي تسهيل عملية تبادل الشيكات وأوامر الدفع بين البنوك لغرض تسوية الحسابات بين بعضها البعض ، وذلك للحد من الحاجة لتحويل الأموال من بنك إلى آخر ، حيث يمكن أن يقوم كل بنك بمبادلة الشيكات المجتمعة لديه مباشرة مع البنوك الأخرى .

كما أن أحد طرق المقاصة المتبعة في كثير من الأقطار هي استخدام تسهيلات البنك المركزي لمواجهة النقص في السيولة بالنسبة لبعض البنوك التجارية ، حيث تقضي أحكام قانون البنك المركزي في معظم أقطار العالم بوجوب احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات لدى البنك المركزي يمكن استخدامها لمواجهة النقص في السيولة لبعض البنوك عند الضرورة .

أسئلة الكتابة :

1 – يعزى اهتمام البنوك بالتقدم التقني للأسباب التالية :

أ – تقيم خدمات جديدة متميزة .

ب – الاستفادة من الطاقة التخزينية الكبيرة التي تتيحها التقنيات الحديثة .

ج – الاستفادة من السرعة العالية في تسوية المدفوعات إلكترونيا .

د – كل ما تقدم .

2 – من أهم التحديات التي تواجه البنوك في استخدام الصيرفة الإلكترونية :

أ – ارتفاع تكليف التشغيل .

ب – القيود التي يفرضها البنك المركزي .

ج – مخاطر عدم الأمان التام .

د – كل ما تقدم .

3 – يؤدي التقدم التقني في القطاع المصرفي إلى :

أ – زيادة تكلفة الخدمات الجديدة .

ب – تخفيض تكلفة الخدمات الجديدة .

ج – تقليل حدة المنافسة بين البنوك .

د – الإجابتان (ب) و (ج) كلاهما صحيحة .

4 – من أهم نظم المدفوعات المستخدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية ما يلي :

أ – نظام الشيكات المصرفية .

ب – نظام سويفت (SWIFT)

ج – نظام النقد السائل .

د – (ب) و (ج) كلاهما صحيحة .

5 – أدى استخدام التقنيات الحديثة في البنوك إلى :

أ – زيادة عدد فروع البنوك في المدن .

ب – الاستخدام المتزايد للصراف الآلي .

ج – تقليل عدد فروع البنوك .

د – (ب) و (ج) كلاهما صحيحة .

تمت

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك فيصل
عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد
كلية إدارة الأعمال

الاختبار النهائي

الفصل الدراسي الأول / العام الجامعي 1434/1433هـ

زمن الاختبـــــــار : ساعتان
اسم المقـــــــــرر : النقود والبنوك
رقم الـــــــ CRN :
اسم أستاذ المـــقرر : د . أسامة الفرحان

اسم الطالب	الأول	الأب	الجد	العائلة
رقم الطالب الجامعي				

رمز النموذج

فضلا تأكد من الآتي :

1 - استخدام القلم الرصاص HP2 فقط أثناء الإجابة .
2 - كتابة اسمك رباعيا ورقمك الجامعي على ورقة الأسئلة وكذلك تظليل الدوائر المقابلة لكل رقم في الخانة المخصصة لذلك تظليلا كاملا في ورقة الإجابة الإلكترونية .
3 - التأكد من مطابقة رمز نموذج ورقة الأسئلة مع رمز نموذج ورقة الإجابة الإلكترونية .
4 - الإجابة تكون فقط على ورقة الإجابة الإلكترونية حيث هي التي سيتم تصحيحها .
5 - عند الانتهاء من الإجابة يجب تسليم ورقة الإجابة الإلكترونية وورقة الأسئلة إلى الملاحظ .
6 - التأكد من أن عدد صفحات أسئلة الاختبار هي ---- صفحة بدون صفحة الغلاف الخارجي .

أقر أنا الموقع أدناه بأني قد قرأت كافة التعليمات التي وردت بأعلاه وأتحمل المسئولية كاملة تبعا لذلك .

توقيع الطالب .....

ملاحظة : في حالة الحاجة إلى مسودة يمكن استخدام الفراغات الموجودة بورقة الأسئلة

ت	السؤال
1	**أصبحت البنوك الإسلامية بديلا منافسا للبنوك التجارية التقليدية في نظر المستثمر الأوربي غير المسلم لأنها :** أ تعتمد على أدوات تمويلية أكثر مرونة من أدوات التمويل التقليدي الربوي ب لأنها تحرم أكل الربا ، مما ينسجم مع الفلسفة اليونانية القديمة . ج توفر خيارات للمعاملات المصرفية تنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية . د فلسفة التمويل لديها تقلل من تعرض النظام الاقتصادي للأزمات الائتمانية ، وتقلل من خطورة تذبذب العوائد على الاستثمار .
2	**وفقا لآراء الكينزيين في التضخم ، فإن :** أ السياسة النقدية أقل خطورة في التسبب في التضخم في المدى البعيد . ب السياسة المالية أقل خطورة في التسبب في التضخم في المدى البعيد . ج لا يمكن للسياسة المالية التسبب في التضخم . د لا يمكن للسياسة النقدية التسبب في التضخم .
3	**وفقا لنظام قاعدة الذهب ، إذا كان اليورو يعادل في قيمته 0.40 غرام من الذهب وكان سعر صرف اليورو يساوي 5 ريالات ، فكم غراما من الذهب يساوي الريال الواحد .** أ 0,08 غراما . ب 25 غراما . ج لا يمكن احتسابه في ظل البيانات المتوفرة . د 0.56 غراما .
4	**من الميزات الإيجابية لنظام قاعدة الصرف بالذهب ما يلي** أ يكون البلد التابع مرهونا ببقاء اتباع البلد المتبوع لنظام قاعدة الذهب . ب قد تتسبب في قسط وافر من التبعية الاقتصادية . ج قد يعيق استقلالية القرار السياسي في البلد التابع . د اعتبر بديلا جيدا للأنظمة النقدية لدى البلدان الفقيرة بالمخزون من الذهب .
5	**إذا علمت أن حقوق الملكية وصافي الأرباح لدى بنك ما ، هي 100 مليون دولار و 10 مليون دولار على التوالي ، وأن إجمالي أصول البنك يساوي 2000 مليون دولار فما قيمة مضاعف حقوق الملكية لهذا البنك .** أ 20 ب -1 ج -5 د 10

6	**أي مما يلي ليس بالضرورة من معايير نجاح البنوك التجارية :** أ حجم القروض . ب الربحية . ج استقرار السيولة . د جودة التسويق .
7	**إذا علمت أنه إذا قام شخص ما بإيداع65000 ريالا في البنك وكان الحد الأقصى الذي يسمح للبنك إقراضه من هذه الوديعة هو 60450 ريالا ، فأننا نستنتج أن الاحتياطي القانوني في هذا النظام المصرفي هو** أ 11٪ ب 9٪ ج 5٪ د 7٪
8	**يمكن للسياسة النقدية أن تتضمن كل الإجراءات التالية ، ما عدا :** أ تخفيض سعر إعادة الخصم . ب زيادة الإنفاق العام . ج زيادة الاحتياطي الإلزامي . د الشروع بعمليات السوق المفتوحة .
9	**الملاءة المالية للبنك تصف :** أ حجم ودائع البنك . ب قدرة موجودات البنك على تغطية مطلوباته . ج قدرة البنك على تسييل أصوله . د سرعة البنك في تحصيل الديون المستحقة
10	**وفقا للنظرية الكلاسيكية للطلب على النقود فإن** أ زيادة عرض النقد قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأجل القصير . ب زيادة عرض النقد ليس لها أي تأثير على الاقتصاد في الأجل القصير . ج زيادة عرض النقد قد تؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود في الأجل القصير . د زيادة عرض النقد قد تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي في الأجل القصير .

11	**تتجنب أغلب البنوك الإسلامية تمويل المضاربة للأسباب التالية ، باستثناء ما يلي :** أ لأنه تنطوي عليها تكاليف أعلى في تقييم درجة مخاطر المضارب . ب لأن المضاربة عالية المخاطر بالمقارنة مع صيغ البيوع . ج لأن الأرباح التي تحققها عقود المضاربة تكون دائما قليلة بالمقارنة مع صيغ التمويل الأخرى . د لأنها من صيغ المشاركات التي تدفع البنك نحو مجالات ليست في جوهرها عمليات وساطة مالية .
12	**اتفقت نظرية تفضيل السيولة والنظرية الكمية الكلاسيكية للنقود في أن :** أ زيادة عرض النقد تؤدي إلى التضخم . ب سرعة دوران النقود ليست ثابتة في المدى القصير . ج الطلب على النقود لا يعتمد على مستوى الدخل . د النقود تطلب لغايات المبادلات
13	**وفقا لوجهة نظر النقديين في التضخم فإنه** أ لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى البعيد . ب ليس للتوسع النقدي آثارا في المدى البعيد سوى آثار تضخمية . ج لا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتوسع النقدي في المدى القصير . د لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى القصير .
14	**من مساوئ المرابحة البسيطة من وجهة نظر البنك الإسلامي أنها قد :** أ لا تحقق الأرباح المرجوة . ب المخاطرة التي تنطوي عليها دائما مرتفعة . ج تقلل من دور البنك الإسلامي في التنمية الاقتصادية . د تتطلب من البنك القيام بأعمال تخرجه عن دور الوساطة المالية .
15	**من أهم الانتقادات التي توجه إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود :** أ أهملت دور سعر الفائدة في الطلب على النقود وبالتالي أثره على المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة . ب افترضت دوام التوظيف الكامل في الأجل القصير . ج افترضت وجود علاقة عكسية بين كمية النقود ومستوى الأسعار . د افترضت ثبات الأجور .

16	من مزايا قاعدة السبائك الذهبية على قاعدة المسكوكات الذهبية أن قاعدة السبائك : أ ليس لها أية مزايا على قاعدة المسكوكات الذهبية . ب حدت من الحاجة إلى غطاء كامل من الذهب للعملة . ج حدت من حجم المضاربات على الذهب . د حلت مشكلة ندرة الذهب .
17	قيام البنوك الإسلامية بربط نسبة مرابحتها في صيغ البيوع بأسعار الفائدة الربوية ربا في ذاته ، هذه العبارة : أ خاطئة . ب صحيحة .
18	إذا علمت أن كمية النقد السائل في التداول وخزائن البنوك في اقتصاد ما ، هي1525 مليون دولار ، وكان مجموع الاحتياطيات الإلزامية (القانونية) التي يحتفظ فيها البنك المركزي60 مليون دولار ، وكانت القيمة السوقية للسندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك تساوي95 مليون دولار ، فإن القاعدة النقدية في هذا الاقتصاد تساوي : أ 1585 مليون . ب 1525 مليون . ج 95 مليون . د 1680 مليون .
19	من أهم الانتقادات التي توجهت بها نظرية تفضيل السيولة إلى النظرية التقليدية لكمية النقود ما يلي : أ الدخل الاسمي ليس ثابت في الأجل القصير . ب الأسعار ليست ثابتة في الأجل القصير . ج سرعة دوران النقود ليست ثابتة في الأجل القصير . د كمية النقود ليست ثابتة في الأجل القصير .
20	يقصد بقانون جريشام : أ يجب استخدام الذهب فقط في سك العملات . ب النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول . ج يجب استخدام المعادن الرخيصة فقط في سك النقود . د النقود الجيدة تطرد النقود الرديئة من التداول .

21	**تعد تكلفة الفرصة البديلة لاحتفاظ البنك التجاري باحتياطيات كبيرة من النقد السائل ما يلي :** أ العوائد من الفائدة غير المتحققة نتيجة عدم إقراض تلك المبالغ . ب ارتفاع مخاطر السيولة . ج الفائدة التي تتقاضها على تلك المبالغ . د ارتفاع التكاليف الإدارية المتعلقة بإدارة السيولة .
22	**أي مما يلي ليس من مساوئ نظام المقايضة :** أ لاتشجع على التخصص في الإنتاج . ب أنها غير كفؤة للتبادل . ج تعيق النمو في عمليات التجارية . د عرضة للتذبذبات في القوة الشرائية .
23	**تختل وظيفة البنوك كمخزن للقيمة في ظل :** أ انخفاض معدلات الفائدة . ب ارتفاع المستوى العام للأسعار . ج ارتفاع معدلات البطالة . د النمو الاقتصادي .
24	**يقصد بعرض النقود :** أ كمية النقود المودعة في النظام المصرفي في وقت معين . ب كمية النقود عالية السيولة الموجودة في التداول في وقت معين . ج كمية النقود المتاحة للاستخدام في اقتصاد ما في وقت معين . د كمية النقود المتوفرة في خزائن البنك المركزي في وقت معين .
25	**أي مما يلي يعد الميزة الأهم للاعتمادات المستندية :** أ قليلة التكلفة بالنسبة للعميل والبنك التجاري ، وبالتالي تؤدي إلى تعظيم الأرباح . ب من السهل إصدارها من قبل البنك . ج تضفي جوا من الثقة جراء التبادل التجاري ، مما ييسر سير التجارة الدولية . د تكاد تخلو من المخاطرة .

26	**المرابحة المركبة صيغة تمويلية مناسبة لعمل البنوك الإسلامية لأنها :** أ تحافظ على قيام البنك الإسلامي بدور الوسيط المالي . ب تشكل من أشكال المشاركات المختلف عليها شرعا . ج تزيد من حاجة البنك إلى كوادر خبيرة بظروف سوق السلع والخدمات غير المصرفية . د لا تقلل من مخاطر عدم التأكد التي يتعرض لها البنك .
27	**كل مما يلي يعد التزاما على البنوك التجارية التقليدية باستثناء :** أ رأس المال المدفوع . ب الأرباح غير الموزعة . ج الودائع . د التسهيلات الائتمانية المباشرة .
28	**بيع السلم هو :** أ بيع عاجل بعاجل . ب بيع لآجل بعاجل . ج بيع آجل بآجل . د بيع عاجل بآجل .
29	**من أجل عدم الوقوف في مشكلة نقص السيولة ، يجب على البنوك التجارية :** أ التركيز على قبول الودائع لأجل . ب الموازنة بين استحقاقات الودائع والقروض . ج عدم منح قروض طويلة الأجل . د عدم الإفراط في فتح حسابات تحت الطلب .
30	**في صيغة المضاربة ، إذا كان البنك يقدم التمويل والمستثمر يقدم الخبرة :** أ يسمى المستثمر "مضارب "والبنك رب الخبرة " ب يسمى البنك رب المال والمستثمر المضارب " ج يسمى البنك المضارب والمستثمر المضارب معه " د يسمى البنك مضارب والمستثمر رب الخبرة "

31	**لا تفضل البنوك التجارية التقليدية الإفراط في منح القروض :** أ طويلة الأجل . ب متوسطة الأجل . ج قصيرة ومتوسطة الأجل . د قصيرة الأجل .
32	**أي مما يلي لا يعتبر من وظائف النقود :** أ نظام المقايضة . ب مخزن للقيمة . ج وحدة قياس للقيمة . د وسيلة للمبادلة .
33	**يمكن التعبير عن القاعدة النقدية MB بالمعادلة التالية :** أ C-R= MB ب MB= R x C ج MB= R /C د MB= R +C
34	**يترتب على قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية** أ ارتفاع في مستوى عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الاستثمار . ب انخفاض في مستوى عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار . ج ارتفاع في عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الاستثمار . د انخفاض في عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار .
35	**يقصد بسرعة أو معدل دوران النقد :** أ عدد المرات التي يتم فيها إيداع وحدة النقد الواحدة في بنك تجاري خلال العام . ب عدد المرات التي يتم فيها تداول وحدة النقد الواحدة في مبادلة السلع والخدمات المنتجة خلال العام . ج عدد المرات التي يقوم فيها البنك المركزي بإصدار النقود خلال العام . د عدد المرات التي تبادل الوحدة النقدية الواحدة مع عملات أجنبية خلال العام .
36	**تصدر البنوك خطابات الضمان من أجل :** أ ضمان تسديد فواتير الاستيراد بالنيابة عن عملائها . ب ضمان التزام عملائها أمام جهة ثالثة بالقيام بما التزموا به . ج ضمان الالتزام بما عليها من سحوبات لصالح عملائها . د ضمان سلامة العملاء من الاحتيال .

37	ما هي الزيادة المطلوبة في القاعدة النقدية ، إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقد بمقدار 150 مليون ريالا ، علما بأن نسبة الاحتياطي القانوني تساوي 15٪ وأن البنوك تحتفظ بنسبة 2٪ من مجموع الودائع كاحتياطي اختياري زائد ، وأن الأفراد يحتفظون بـ 97 من ممتلكاتهم من النقود في البنوك ؟ أ 53 مليون ريالا . ب 64 مليون ريالا . ج 42 مليون ريالا . د 31 مليون ريالا .
38	إحدى الدوافع التالية لا يعتبر دافعا للطلب على النقود لدى نظرية تفضيل السيولة ، ماهو : أ الاكتناز . ب التحوط . ج المعاملات . د المضاربة .
39	وفقا لنظرية فريدمان الحديثة لكمية النقود يشتمل مفهوم دخل الفرد على كل مما يلي ، ما عدا : أ القيمة الحالية للدخول المستقبلية . ب الدخل الجاري . ج المدخرات . د العائدات الضريبية .
40	تكتب معادلة فيشر للتبادل على الصيغة : أ MV = PY ب MP = VY ج M/P = V/Y د M/P = PI
41	في ظل المقايضة ، إذا كان عدد السلع في التبادل يساوي 83 فإن عدد الأسعار النسبية يساوي : أ 3321 ب 3320 ج 3403 د 3445

42	**من مزايا السلم الموازي أنه :** أ يناسب جميع القطاعات الاقتصادية . ب تنفيذه وإدارته أسهل من بيع السلم . ج يقلل تعرض البنك إلى مخاطر التمويل . د قليل التكلفة على البنك الممول .
43	**وفقا للكلاسيك ، فإن سرعة دوران النقود تعتمد على كل مما يلي باستثناء :** أ مستوى الثقة في الجهاز المصرفي . ب مدى تطور نظام المدفوعات . ج مدى انتشار البنوك وفروعها . د سعر الفائدة .
44	**ما هي كمية النقود القصوى التي يمكن خلقها في نظام مصرفي مؤلف من بنك واحد وفيه نقد سائل بمقدار 25000 ريالا ، علما بأن الأفراد يحتفظون بكل ما لديهم من نقد في ذلك البنك وأن نسبة الاحتياطي القانوني 8% ولا توجد هناك تسربات أخرى .** أ 225000 ريالا . ب 312500 ريالا . ج 200000 ريالا . د 287500 ريالا .
45	**إن من الفروق الجوهرية بين النظرية الحديثة لكمية النقود لميلتون فريدمان ونظرية تفضيل السيولة لجون مينارد كينز هو:** أ تفسر الأولى الطلب على النقود بناءا على الغايات من استخدام النقود ، بينما تعتبر الثانية النقود شكلا من أشكال الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية وغير المالية . ب معدل الفائدة ليس له دور هام لدى فريدمان ، بينما له دور جوهري لدى كينز . ج تفسر الثانية الطلب على النقود بناءا على الغايات من استخدام النقود ، بينما تعتبر الأولى النقود شكلا من أشكال الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية وغير المالية . د معدل الفائدة ليس له دور هام لدى كينز ، بينما له دور جوهري لدى فريدمان .
46	**تحتفظ البنوك بالأرصدة لدى بنوكها المراسلة لغايات :** أ مقابلة طلبات التحويلات الخارجية . ب التحوط . ج تحقيق العوائد من الفوائد المدفوعة عليها . د إدارة مخاطر السيولة .

47	تسمى الوسائل والإجراءات التي يستعملها البنك المركزي ولاتي تمكنه من التأثير على كل من كمية عرض النقود وأسعار الفائدة وحجم الائتمان بـ : أ أدوات السياسة المالية . ب أدوات السياسة الضريبية . ج أدوات السياسة النقدية . د أدوات السياسة التجارية .
48	يعتمد الطلب على النقود لغايات المبادلات عند كينز على : أ معدل الفائدة . ب مستوى الدخل . ج حجم التجارة الخارجية . د معدل الادخار .
49	في المرابحة البسيطة يقوم البنك الإسلامي بشراء بعض السلع ثم يعرضها للبيع بربح_____يتفق عليه مع الطرف المشتري أ مجهول . ب أقل . ج معلوم . د أكبر .
50	ما هو إجمالي حجم الإقراض في نظام مصرفي مؤلف من بنك واحد وفيه نقد سائل بمقدار57320 ريالا ، علما بأن الأفراد يحتفظون بكل ما لديهم من نقد في ذلك البنك وأن نسبة الاحتياطي القانوني تساوي7 وقام البنك بالاحتفاظ باحتياطي اختياري نسبته3 من مجموع الودائع . أ 458560 ريالا . ب 761537 ريالا . ج 27237918 ريالا . د 1853346 ريالا .
51	من أهم الإضافات ومما خلص إليه باومول وتوبين في نظريتهما حول الطلب على النقود أن : أ سعر الفائدة لا يؤثر في دافع المضاربة . ب سعر الفائدة يؤثر في كل من دافع المضاربة والتحوط والمبادلات . ج سعر الفائدة يؤثر في سرعة دوران النقود . د سعر الفائدة متذبذب في الأجل القصير .

52	**الدافع للاحتفاظ بالنقود لدى أصحاب النظرية الكمية التقليدية للنقود :** أ المعاملات . ب الاكتناز . ج المضاربة . د التحوط .
53	**من وظائف البنك المركزي كل مما يلي باستثناء :** أ إصدار العملة . ب بنك البنوك . ج الرقابة على سوق رأس المال . د المقرض الأخير .
54	**تنشأ مخاطر السيولة من احتمال :** أ عدم إفراط البنك بالتوسع الائتماني . ب وفاء المقترضين بالتزاماتهم في حينها . ج استرجاع القروض في آجالها . د تأخر أو عدم سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها .
55	**إذا علمت أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لبنك ما هما5 مليون ريالا ، وأن أصول ذلك البنك تساوي72 مليون ريال ، فما قيمة حقوق الملكية ومضاعفها لهذا البنك على التوالي :** أ 144 مليون و 2 . ب 72 مليون و 1 . ج 144 مليون و 1 . د 72 مليون و 2 .
56	**تعرف البنوك التجارية بأنها :** أ مؤسسات نقدية هادفة إلى تحقيق الأرباح من خلال قيامها أساسا بالوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات الوفر المالي . ب مؤسسات مالية هادفة إلى تعظيم أرباحها من خلال قيامها أساسا بالوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات العجز المالي . ج مؤسسات نقدية هادفة إلى الوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات الوفر المالي . د مؤسسات مالية هادفة إلى زيادة النشاط الاقتصادي وصولا إلى التنمية المستدامة .

57	**أي من التالية تعتبر أداة انتقائية (غير كمية) للسياسة النقدية .** أ عمليات السوق المفتوحة . ب الاحتياطي القانوني . ج سعر نافذة الإيداع . د ترشيد الائتمان .
58	**وفقا لنظرية فريدمان الحديثة ، فإن دراسة العوامل المؤثرة في الطلب على النقود تعني ضمنيا :** أ دراسة البطالة . ب دراسة الثروة . ج دراسة التضخم . د دراسة النمو .
59	**من أهم الميزات الاقتصادية على المستوى الكلي للتمويل الإسلامي أنه :** أ لا يحمل المستثمر مخاطر كبيرة . ب يوزع الربح بشكل متساوي بين البنك والمستثمر . ج يحمل البنك الممول جزء من مخاطر الاستثمار المباشر ، مما يؤدي إلى حرصه في انتقاء ما يموله من مشاريع . د لا يتأثر بالأزمات المالية الدولية .
60	**للنقود المعدنية الرمزية قيمة اسمية تتحدد :** أ في سوق الصرف الأجنبي . ب بمدى تقبلها من قبل الجمهور . ج بقانون اصدارها من قبل البنك المركزي . د بالمادة المصنوعة منها .
61	**استنادا إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود :** أ تؤدي زيادة الضرائب إلى ارتفاع معدل البطالة . ب تؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع الأسعار . ج تؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع سرعة دورانها في الأجل القصير . د تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تخفيض الأسعار .

62	**المجموعة النقدية M1 تحتوي على :** أ الذهب وحقوق السحب الخاصة . ب الودائع الجارية والنقد السائل . ج الودائع طويلة الأجل والادخارية . د السندات والأوراق المالية .
63	**عمليات السوق المفتوحة من أدوات السياسة النقدية ، حيث يقوم البنك المركزي :** أ ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية . ب بشراء للأوراق المالية الحكومية فقط . ج بإدارة إصدار العملة المحلية . د ببيع للأوراق المالية الحكومية فقط .
64	**وفق دافع المضاربة عند كينز فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى أن الأفراد يفضلون :** أ تحويل النقود المحلية إلى عملات أجنبية . ب الاحتفاظ بالنقود . ج تحويل النقود إلى ذهب وفضة . د تحويل النقود إلى أصول مالية .
65	**تتضمن أشكال النظم النقدية كلا مما يلي باستثناء :** أ النظام القانوني أو الورقي . ب نظام قاعدة المعدنيين . ج نظام المقايضة . د النظام السلعي .
66	**أي من التالية ليس من مسببات التضخم المفرط (أو الجامح) .** أ انخفاض القدرة الإنتاجية للاقتصاد . ب ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات النهائية . ج تحكم الحكومة في أسعار السلع الاستهلاكية . د ارتفاع عرض النقد

67	**إذا احتاج البنك التجاري إلى إعادة خصم الأوراق التجارية فإنه يلجأ عادة إلى** أ البنوك الدولية . ب البنوك الإسلامية ج البنوك المحلية . د البنك المركزي .
68	**إحدى الإجابات التالية لا تعد توسعا في السياسة النقدية :** أ فرض سقوف ائتمانية قطاعية . ب شراء الأوراق المالية . ج خفض سعر إعادة الخصم . د خفض نسبة الاحتياطي الإجباري .
69	**إن ابتكار واستخدام النقود نتج عنه كل مما يلي ما عدا :** أ تسهيل عمليات التجارة . ب انتهاء التعامل بنظام المقايضة تماما . ج تشجيع التخصيص في الإنتاج . د تحقيق العدالة في عمليات المبادلة .
70	**كل مما يلي يعد من وظائف البنوك التجارية ما عدا :** أ قبول الودائع . ب خصم الأوراق التجارية . ج تقديم التسهيلات الائتمانية . د إدارة عرض النقد .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك فيصل
عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد
كلية إدارة الأعمال

الاختبار النهائي

الفصل الدراسي الأول / العام الجامعي 1433/1432هـ

زمن الاختبـــــــار : ساعتان
اسم المقـــــــــرر : النقود والبنوك
رقم الـــــــ CRN :
اسم أستاذ المـــقرر : د . أسامة الفرحان

اسم الطالب	الأول	الأب	الجد	العائلة
رقم الطالب الجامعي				

رمز النموذج

فضلا تأكد من الآتي :

7 - استخدام القلم الرصاص HP2 فقط أثناء الإجابة .
8 - كتابة اسمك رباعيا ورقمك الجامعي على ورقة الأسئلة وكذلك تظليل الدوائر المقابلة لكل رقم في الخانة المخصصة لذلك تظليلا كاملا في ورقة الإجابة الإلكترونية .
9 - التأكد من مطابقة رمز نموذج ورقة الأسئلة مع رمز نموذج ورقة الإجابة الإلكترونية .
10 -الإجابة تكون فقط على ورقة الإجابة الإلكترونية حيث هي التي سيتم تصحيحها .
11 -عند الانتهاء من الإجابة يجب تسليم ورقة الإجابة الإلكترونية وورقة الأسئلة إلى الملاحظ .
12 -التأكد من أن عدد صفحات أسئلة الاختبار هي ---- صفحة بدون صفحة الغلاف الخارجي .

أقر أنا الموقع أدناه بأني قد قرأت كافة التعليمات التي وردت بأعلاه وأتحمل المسئولية كاملة تبعا لذلك .

توقيع الطالب .....

ملاحظة : في حالة الحاجة إلى مسودة يمكن استخدام الفراغات الموجودة بورقة الأسئلة

ت	السؤال
1	**من مساوئ نظام المقايضة :** أ أنها غير كفؤة للتبادل . ب تحقيق النمو في عمليات التجارة . ج لا تشجع على التخصص في الإنتاج . د جميع ما ذكر .
2	**يعتمد الطلب على النقود لغايات المبادلات عند كينز على :** أ حجم التجارة الخارجية . ب معدل الادخار . ج معدل الفائدة . د مستوى الدخل .
3	**تعتبر الإعتمادات المستندية من أهم منتجات البنوك التجارية لأنها :** أ تكاد تخلو من المخاطرة . ب تضفي جوا من الثقة جراء التبادل التجاري ، مما ييسر سير التجارة الدولية . ج قليلة التكلفة بالنسبة للعميل والبنك التجاري ، وبالتالي تؤدي إلى تعظيم الأرباح . د لاشيء مما ذكر .
4	**في المرابحة البسيطة يقوم البنك الإسلامي بشرا بعض السلع ثم يعرضها للبيع بربح____يتفق عليه مع الطرف المشتري .** أ أكبر . ب أقل . ج معلوم . د مجهول .
5	**أي مما يلي ليس بالضرورة من معايير نجاح البنوك التجارية :** أ الربحية . ب جودة التسويق . ج حجم القروض . د استقرار السيولة .

6	**إن وجود فائض عرض في سوق النقود في المدى القصير قد يؤدي إلى التسبب بـ :** أ عجز في طلب السلع . ب ثبات في طلب السلع . ج فائض في طلب السلع . د لاشيء مما ذكر .
7	**إن أهم تكاليف احتفاظ البنك التجاري باحتياطيات كبيرة من النقد السائل لدى البنك المركزي :** أ العوائد من الفائدة غير المتحققة نتيجة عدم إقراض تلك المبالغ . ب ارتفاع مخاطر السيولة . ج ارتفاع التكاليف الإدارية المتعلقة بإدارة السيولة . د جميع ما ذكر .
8	**يمكن التعبير عن القاعدة النقدية MB بالمعادلة التالية :** أ $C - MB = R$ ب $MB = R / C$ ج $MB = R + C$ د $MB = R \times C$
9	**استنادا إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود :** أ تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تخفيض الأسعار . ب تؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع الأسعار . ج تؤدي زيادة الضرائب إلى ارتفاع معدل البطالة . د لاشيء مما ذكر .
10	**يترتب على قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية** أ ارتفاع في عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الأسعار . ب انخفاض في عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار . ج انخفاض في مستوى عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار . د ارتفاع في مستوى عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الاستثمار .

11	**إن من الفروق الجوهرية بين النظرية الحديثة لكمية النقود لميلتون فريدمان ونظرية تفضيل السيولة لجون مينارد كينز هو** أ تفسر الأولى الطلب على النقود بناءا على الغايات من استخدام النقود ، بينما تعتبر الثانية النقود شكلا من أشكال الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية وغير المالية . ب معدل الفائدة ليس له دور هام لدى فريدمان ، بينما له دور جوهري لدى كينز . ج معدل الفائدة ليس له دور هام لدى كينز ، بينما له دور جوهري لدى فريدمان . د تفسر الثانية الطلب على النقود بناءا على الغايات من استخدام النقود ، بينما تعتبر الأولى النقود شكلا من أشكال الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية وغير المالية .
12	**وفقا لوجهة نظر النقديين في التضخم فأنه :** أ لا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتوسع النقدي في المدى القصير . ب لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى القصير . ج ليس للتوسع النقدي آثارا في المدى البعيد سوى آثار في المدى البعيد سوى آثار تضخمية . د لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى البعيد .
13	**في ظل نظام المقايضة ، إذا كان عدد السلع في التبادل يساوي25 ، فإن عدد الأسعار النسبية يساوي :** أ 200 ب 400 ج 300 د 500
14	**تصدر البنوك خطابات الضمان من أجل :** أ ضمان الالتزام بما عليها من سحوبات لصالح عملائها . ب ضمان تسديد فواتير الاستيراد بالنيابة عن عملائها . ج ضمان التزام عملائها أمام جهة ثالثة بالقيام بما التزموا به . د جميع ما ذكر ز
15	**من أهم الانتقادات التي توجه إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود** أ افترضت ثبات الأجور . ب افترضت وجود علاقة عكسية بين كمية النقود ومستوى الأسعار . ج أهملت دور معدل الفائدة . د جميع ما ذكر .

16	يحدث التضخم المفرط (أو الجامح) عندما : أ تتحكم الحكومة في أسعار السلع الاستهلاكية . ب تنخفض القدرة الإنتاجية للاقتصاد . ج يرتفع عرض النقد . د أ و ج معا .
17	الملاءة المالية للبنك تصف : أ قدرة موجودات البنك على تغطية مطلوباته ب سرعة البنك في تحصيل الديون المستحقة . ج قدرة البنك على تسييل أصوله . د لاشيء مما ذكر .
18	تحتفظ البنوك بالأرصدة لدى بنوكها المراسلة لغايات : أ تحقيق العوائد من الفوائد المدفوعة عليها . ب مقابلة طلبات التحويلات الخارجية . ج إدارة مخاطر السيولة . د التحوط .
19	قيام البنوك الإسلامية بربط نسبة مرابحتها في صبغ البيوع بأسعار الفائدة الربوية_____: أ ربا بحد ذاته . ب قد يكون ضروريا من أجل اتباع سياسة تسعير سليمة ومنافسة . ج أ و ب . د غبن لعملاء البنك .

20	من الانتقادات التي توجهت بها نظرية تفضيل السيولة إلى النظرية الكمية للنقود هو أن : أ الطلب على النقود لا يعتمد على مستوى الدخل . ب سرعة دوران النقود ثابتة في المدى القصير ج زيادة عرض النقد تؤدي إلى التضخم . د سرعة دوران النقود ليست ثابتة في المدى القصير.
21	تسمى الوسائل والإجراءات التي يستعملها البنك المركزي والتي تمكنه من التأثير على كل من عرض النقود وأسعار الفائدة وحجم الائتمان بـ : أ أدوات السياسة المالية . ب أدوات السياسة التجارية . ج أدوات السياسة الضريبية . د أدوات السياسة النقدية .
22	من مميزات التمويل الإسلامي أنه إلى جانب استهدافه التعظيم : أ يوزع الربح بشكل عادل بين البنك والمستثمر ب يتحمل البنك الممول جزء من مخاطر الاستثمار المباشر . ج لا يحمل المستثمر مخاطر كبيرة . د جميع ما سبق .
23	من الشروط التي تتوقف عليها فاعلية أداة بسعر الخصم : أ حجم سوق الخصم . ب العلاقة الاقتصادية (غير واضح) ج كل الإجابات السابقة صحيحة. د مرونة (غير واضح) على الائتمان المصرفي .

24	**تعرف البنوك التجارية على أنها :** أ مؤسسات هادفة إلى تعظيم أرباحها من خلال قيامها أساسا بالوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات العجز المالي . ب مؤسسات مالية هادفة إلى تحقيق الأرباح من خلال قيامها أساسا بالوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات الوفر المالي . ج مؤسسات مالية هادفة الوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات الوفر المالي . د لاشيء مما سبق .
25	**يقصد بعرض النقود :** أ كمية النقود المتاحة للاستخدام في اقتصاد ما في وقت معين . ب كمية النقود عالية السيولة الموجودة في التداول في وقت معين . ج كمية النقود المودعة في النظام المصرفي في وقت معين . د كمية النقود المتوفرة في خزائن البنك المركزي في وقت معين .
26	**وفقا لنظرية فريدمان الحديثة لكمية النقود يشتمل مفهوم الدخل الأعلى :** أ الدخل الجاري . ب القيمة الحالية للدخول المستقبلية . ج المدخرات . د كل ما ذكر .
27	**في حالة الانكماش الاقتصادي يتدخل البنك المركزي من خلال :** أ بيع الأوراق المالية . ب كل الإجابات السابقة صحيحة . ج خفض (غير واضح) الاحتياطي القانوني . د خفض سعر إعادة (غير واضح)

28	من أجل عدم الوقوع في مشكلة نفس السيولة يجب على البنوك (غير مصور) أ التركيز على قبول الودائع لأجل . ب عدم الإفراط في فتح حسابات تحت الطلب . ج الموازنة بين استحقاقات الودائع والقروض . د عدم منح قروض طويلة الأجل .
29	بموجب عقد المضاربة إذا كان البنك يقدم التمويل والمستثمر يقدم الخبرة : أ البنك "مضارب" والمستثمر رب خبرة " ب البنك مضارب والمستثمر المضارب معه " ج البنك رب المال والمستثمر المضارب " د ليس مما ذكر .
30	أ ي مما يلي لا يعتبر من وظائف النقود : أ وحدة قياس القيمة . ب نظام المقايضة . ج مخزن القيمة . د وسيلة للمبادلة .
31	أنشأت مؤسسة النقد السعودي سنة : أ 1381 هـ ب 1371 هـ ج 1317 هـ د 1381 هـ
32	بيع السلم صيغة تمويلية : أ حيث يقدم الثمن والسلع آجلا . ب حيث يقدم الثمن والسلع عاجلا . ج حيث يقدم الثمن آجلا والسلع عاجلا . د حيث يقدم الثمن عاجلا والسلع آجلا .

33	**تتجنب أغلب البنوك الإسلامية تمويل المضاربة :** أ لأن المضاربة عالية المخاطر بالمقارنة مع صيغ البيوع . ب لأنه تنطوي عليها تكاليف أعلى في تقييم درجة مخاطر المضارب . ج لأنها من صيغ المشاركات التي تدفع البنك نحو مجالات ليست في جوهرها عمليات وساطة مالية . د كل ما ذكر .
34	**عمليات السوق المفتوحة من أدوات السياسة النقدية ، حيث يقوم البنك المركزي :** أ ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية . ب بإدارة إصدار العملة المحلية . ج بشراء للأوراق المالية الحكومية فقط . د ببيع للأوراق المالية الحكومية فقط .
35	**المرابحة المركبة صيغة تمويلية مناسبة لعمل البنوك الإسلامية لأنها :** أ تقلل من مخاطر عدم التأكد (Uncertainty Risk) التي يتعرض لها البنك . ب تحافظ على قيام البنك الإسلامي بدور الوسيط . ج تقلل من حاجة البنك إلى كوادر خبيرة بظروف سوق السلع والخدمات غير المصرفية . د جميع ما ذكر .
36	**المجموعة النقدية M1 تمثل نقود التعاملات وتشمل ما يلي ما عدا :** أ النقود المعدنية . ب الحسابات الجارية . ج النقود الورقية . د الحسابات الآجلة
37	**ترى النظرية الكينزية أن الأفراد يطلبون النقود من أجل :** أ المعاملات . ب جميع ما ذكر . ج المضاربة . د التحوط .

38	تكتب معادلة التبادل على الصيغة : أ MV=PY ب M/P=PI ج M/P=V/Y د MP=VI
39	وفقا لنظام قاعدة الذهب ، إذا كان الدولار يعادل في قيمته 0.15 غرام من الذهب وكان سعر صرف الدولار يساوي 3.75 ريال ، فكم غراما من الذهب يساوي الريال الواحد . أ 0.04 غراما . ب 0.56 غراما . ج 25 غراما . د لا يمكن احتسابه في ظل البيانات المتوفرة .
40	إن وجود فائض في عرض السلع في سوق السلع والخدمات قد يتسبب في : أ انتعاش اقتصادي ، والعكس صحيح . ب انكماش اقتصادي ، والعكس صحيح . ج انتعاش اقتصادي ، والعكس غير صحيح . د انكماش اقتصادي ، بينما العكس غير صحيح . هذا السؤال خاص للاقتصاد الكلي على رد الدكتور عند استفسار أحد الأعضاء لذلك غير مطالبين به
41	إذا علمت أن كمية النقد السائل في التداول وخزائن البنوك في اقتصاد ما هي 400 مليون دولار ، وكان مجموع الاحتياطيات الإلزامية (القانونية) التي يحتفظ فيها البنك المركزي 60 مليون دولار ، وكانت الميزانية لجميع البنوك التجارية تعكس 50 مليون من الاحتياطيات الاختيارية . وكانت القيمة السوقية للسندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك تساوي 90 مليون دولار ، فإن القاعدة النقدية في هذا الاقتصاد تساوي : أ 510 مليون . ب 360 مليون. ج 260 مليون . د 600 مليون .
42	إن سلامة المركز المالي للبنوك التجارية يتضمن : أ رأس مال البنك . ب المخاطر . ج جميع ما ذكر . د سيولة البنك التجاري .

43	**من وظائف البنك المركزي :** أ بنك البنوك . ب المقرض الأخير . ج إصدار العملة . د كل ما تقدم .
44	**إن الأداة غير الكمية للسياسة النقدية الأوسع انتشارا :** أ الإقناع الأدبي . ب التدخل المباشر في تحديد أسعار الفائدة . ج ترشيد الائتمان . د جميع ما ذكر .
45	**من أهم موجودات البنوك التجارية التقليدية .** أ التسهيلات الائتمانية المباشرة . ب الودائع . ج رأس المال المدفوع د الأرباح غير الموزعة .
46	**النظم النقدية هي :** أ نظام المقايضة . ب النظام القانوني أو الورقي . ج النظام السلعي . د ب و ج
47	**إن نظام قاعدة الصرف بالذهب** أ نظام مثالي للدول الفقيرة بالمخزون من الذهب . ب قد تتسبب في قسط وافر من التبعية الاقتصادية . ج أعتبر بديلا جيدا للأنظمة النقدية لدى البلدان الفقيرة بالمخزون من الذهب . د أ و ب

48	إذا أحتاج البنك التجاري إلى إعادة خصم الأوراق التجارية فأنه يلجأ عادة إلى : أ البنك المركزي . ب البنوك الدولية . ج البنوك الإسلامية . د البنوك المحلية .
49	إن ابتكار واستخدام النقود نتج عنه : أ تسهيل عمليات التجارة . ب تشجيع التخصص في الإنتاج . ج جميع الإجابات السابقة صحيحة . د تحقيق العدالة في عمليات المبادلة
50	تلجأ البنوك الإسلامية إلى السلم الموازي : أ لأن بيع المرابحة لا يحقق الأرباح المرجوة . ب من أجل إدارة مخاطر تقلبات الأسعار . ج لأن السلم الموازي أقل تكلفة على البنك . د لاشيء مما ذكر .
51	للنقود المعدنية قيمة معينة تتحدد : أ بالمادة المصنوعة منها . ب الإجابتين أ و ج كلتاهما صحيحة . ج بمدى تقبلها من قبل الجمهور . د بقانون إصدارها من قبل البنك المركزي .
52	تفضل البنوك التجارية التقليدية منح القروض : أ قصيرة ومتوسطة الأجل . ب متوسطة الأجل ج طويلة الأجل . د قصيرة الأجل.

53

من مساوئ المرابحة البسيطة من وجهة نظر البنك الإسلامي أنها قد :

أ المخاطرة التي تنطوي عليها دائما مرتفعة .

ب تقلل من دور البنك الإسلامي في التنمية الاقتصادية .

ج تتطلب من البنك القيام بأعمال تخرجه عن دور الوساطة المالية .

د لا تحقق الأرباح المرجوة .

54

استعن بالبيانات الواردة في الجدول أدناه للإجابة على الأسئلة الأربعة (55- 58) التي تليه :

الوديعة	الاحتياطي القانوني	القروض
22000.0	2160.0	24840.0
24840.0	1987.2	22852.8
22852.8	1828.2	21024.6
21024.6	1682.2	19342.6
19342.6	1547.4	17795.2
17795.2	1423.6	16371.6
0.0	0.0	0.0

55

قيمة المضاعف النقدي في ظل عدم وجود أية تسربات تساوي :

أ 14.5

ب 10.5

ج 12.5

د 8.5

56

إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقد بمقدار10000 فإن عليه زيادة القاعدة النقدية بمقدار_____ عند غياب التسربات مقارنة بمقدار_____ في حالة وجود تسربات المذكورة في الفقرة16 السابقة :

أ 600 ريال ، 1346 ريال .

ب 800 ريال ، 1429 ريال .

ج 700 ريال ، 1523 ريال .

د 500 ريال ، 1215 ريال .

57

إن كمية النقود التي يمكن للجهاز المصرفي خلقها في ظل عدم وجود أية تسربات تساوي :

أ 270000 ريال

ب 272000 ريال .

ج لا يمكن تحديها في ظل المعلومات المتوفرة .

د 310500 ريال

58	إذا علمت أن البنوك التجارية في هذا الاقتصاد قررت الاحتفاظ باحتياطي زائد نسبته 2% من أجل الودائع ، وأن الأفراد يودعون 95 فقط من ممتلكاتهم النقدية في البنوك التجارية . فما هي قيمة المضاعف في ظل الظروف الجديدة . أ -6 ب 7 ج -8 د -9
59	وفقا للكلاسيك فإن سرعة دوران النقود تعتمد على : أ مستوى الثقة في الجهاز المصرفي . ب سعر الفائدة ج معدل التضخم . د أ و ج معا

- ناقصـ 11 سؤال من النموذج الثاني لم اعثر عليه. وبإذن الله لن يخرج عن أسئلة الكتاب بإذن الله
- الأجوبة التي تم الاختلاف عليها تركتها من غير حل ، ، حتى نعثر جميعنا على الإجابة الصحيحة وإضافتها
- بإذن الله نتأكد من جميع الأسئلة بسؤال الدكتور عليها ونحصل على الإجابة الصحيحة لكل سؤال
- تم إضافة بعض الأسئلة الناقصة من نموذج الأخت دوحة غناء مع تصحيح بعض الأسئلة جزاها الله خير
- تم إيجاد الحلول من الأخ أبو دالين جزاه الله خير مع ترك الإجابات المختلف عليها بدون حل
- انتبه بعض الأسئلة في النموذجين متقاربة ولكن تختلف في الأجوبة أو بصيغة السؤال.
- تم إعادة كتابة أسئلة الكتاب وإيجاد الحلول من الأخ منير عبد الحي جزاه الله خير
- تم البحث في جميع المواضيع الخاصة في المنتدى حتى أجد الحل المناسب والمتفق عليه .

الواجب الأول

1 - إن الانتقال من نظام_____حيث تتعذر التجزئة إلى النظام النقدي_____حيث تتساوى القوة الشرائية للنقود مع قيمتها السوقية_____ .

أ - النقد الورقي ، الذهبي ، رفع كفاءة المبادلات التجارية .

ب - المقايضة ، السلعي ، رفع كفاءة المبادلات التجارية .

ج - النقد الورقي ، السلعي ، خفض كفاءة المبادلات التجارية .

د - المقايضة ، القانوني ، رفع كفاءة المبادلات التجارية .

2 - أي العبارات التالية صحيحة :

أ - الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود أكثر استقرارا لدى فريدمان منه لدى كينز بسبب اعتماده على مفهوم الدخل الدائم .

ب - الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود أكثر استقرارا لدى كينز منه لدى فريدمان بسبب اعتماده على مفهوم الدخل الجاري .

ج - الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود أقل اسقترارا لدى فريدمان منه لدى كينز بسبب اعتماده على مفهوم الدخل الدائم .

د - لا شيء مما ذكر .

3 - من أضرار التضخم أنه يسبب تشوهات في توزيع الدخول ، ذلك لأن :

أ - التضخم يقع على الفقراء دون الأغنياء .

ب - التضخم لا يؤثر على أصحاب الدخول الثابتة .

ج - الدخول تتباين في مرونتها .

د - التضخم يسبب تآكل في القوة الشرائية .

الواجب الثاني :

1 - إذا علمت أن حجم الودائع الأولى في النظام المصرفي هو50000 ريال ، وكذلك قيل لك أن البنك المركزي يفرض نسبة 15٪ كاحتياطي إجباري ، فما هي كمية النقود التي يمكن لهذا النظام المصرفي خلقها .

أ - 7500 ريال

ب - 616666 ريال.

ج - 333333 ريال

د - 283333 ريال .

2 - أي مما يلي يعتبر من موجودات البنك التجاري .

أ - شيكات لغايات التحصيل .

ب - التسهيلات الائتمانية .

ج - الودائع الجارية .

د - الاحتياطي الإجباري .

3 - أي من صيغ التمويل (البيوع) الإسلامية التالية أنسب لغايات تمويل المشاريع الزراعية .

أ - السلم

ب - الاستصطناع .

ج - المضاربة

د - المرابحة .

الواجب الثالث :

1 - من وظائف البنك المركزي كل ما يلي ما عدا :

أ - التحليل الاقتصادي .

ب - ضبط البنوك .

ج - إدارة السياسة المالية .

د - إدارة عرض النقد .

2 - من أكثر المنظرين الاقتصاديين مناداة باستقلال البنوك المركزية .

أ - ميلتون فريدمان .

ب - جاري بيكر .

ج - جون مينارد كينز .

د - بن برنانكي .

3 - الطلب على العملة الأجنبية_____ .

أ - مشتق من الطلب على السلع والخدمات الأجنبية .

ب - يرتفع خلال فترات الركود الاقتصادي .

ج - لا شيء مما ذكر .

د - يسبب ارتفاع سعر العملة المحلية .

4 - من أهم نظم المدفوعات المستخدمة في تسوية المدفوعات الدولية :

أ - البطاقات الائتمانية .

ب - الشيكات السياحية .

ج - الحوالات السريعة .

د - السويفت .

تمت بحمد الله

هذا ما استطعت أن اخرج به فيما يخص مقرر النقود والبنوك، ،

فإن أصبت فمن الله ، ، وإن أخطأت فمني والشيطان

أتمنى لكم دوام التوفيق والنجاح

أخوكم أبو يزن

إدارة أعمال المستوى الخامس